BANK INFORMATION CENTER

HOW TO
CHILD
RIGHTS

كيفية إشراك البنك الدولي بشأن حقوق الطفل

أداة لتقوية قدرة منظمات المجتمع المدني على مناصرة حقوق الطفل في سياق عمليات البنك الدولي

جدول المحتويات

ملخّص 1

نبذة عن مركز معلومات البنك 1

ما البنك الدولي وكيف يعمل؟ 2

ما أهمية مجموعة البنك الدولي لحقوق الطفل؟ 2

ما هي مجموعة البنك الدولي؟ 2

من يدير مجموعة البنك الدولي؟ 3

كيف يموّل البنك الدولي التنمية؟ 3

لماذا يجب أن تهتم مؤسستي بالعمل مع البنك؟ 4

كيف يتصدى البنك الدولي للمخاطر المتعلقة بالمشروعات والمحدقة بالأطفال وحقوق الطفل؟ 5

كيف يقيّم البنك المخاطر المتعلقة بالمشروعات؟ 5

الأطفال في الإطار البيئي والاجتماعي للبنك 5

الأطفال في توجيهات البنك 5

ما مدى قدرة مؤسستي على التأثير في إقراض البنك ودعم حقوق الطفل؟ 6

المستوى الدولي: المشاركة في المناصرة العالمية مع البنك الدولي بشأن حقوق الطفل 6

المستوى الوطني: المشاركة في المشاورات القطرية للتشخيص القطري المنهجي وإطار الشراكة القطرية 7

مستوى المشروعات: المشاركة مع موظفي البنك القطريين وممثلي الدول بشأن مشروع معين 8

مستوى المشروعات: تقديم شكوى للتوصّل إلى حلّ 10

طرح استراتيجيات أخرى 12

الاستنتاجات والتوصيات 13

الملحق 1 15

الاختصارات ذات الصلة 15

الملحق 2 16

موارد مفيدة 16

الملحق 3 19

الأطفال في الإطار البيئي والاجتماعي للبنك وتوجيهاته 19

ملخّص

تُعد مجموعة البنك الدولي واحدةً من أكثر مؤسسات تمويل التنمية نفوذاً في العالم. وهي تتكون من خمسة فروع تشترك كلها في مهمة إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بطريقة مستدامة. وعلى هذا النحو، فيمكن أن تحمل عملياتها في كل أنحاء العالم تأثيراً هائلاً في حقوق الطفل، سواء أكانت تأثيرات إيجابية أم سلبية.

بينما يُبرز البنك مساهماته الإيجابية من خلال مشروعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وكذلك المنح الصغيرة، فالواقع هو أن غالبية الدولارات المُقرَضة مخصّصة للبنية التحتية ومشروعات أخرى ذات تأثيرات سلبية محتملة في الأطفال. ويرغب البنك في تناول شأن الأطفال في المناقشات المتعلقة بمشروعات التعليم ولكنه يغض الطرف بوجه عام عن تأثير جهود إعادة التوطين الكبيرة في الأطفال أو الطرق التي قد تؤثر بها القرارات المتعلقة بأنظمة النقل سلباً في حياتهم، وما إلى ذلك. ويمكن أن تزيد المناصرة مع البنك من احتمالية مراعاة هذه المشروعات للأطفال وحمايتها لحقوقهم (انظر القسم 1 -د).

يهدف هذا الدليل إلى تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على مناصرة حقوق الطفل في سياق عمليات البنك الدولي وإلقاء المسؤولية على عاتقها بشأن الأضرار الواقعة على الأطفال فيما يتعلق بالمشروعات. وهو يحدد الأساسيات التي تقوم عليها طريقة عمل البنك، وكيفية تناول سياسات البنك للقضايا المتعلقة بحقوق الطفل، وكيفية تطبيق هذه السياسات وآلية الشكاوى المستقلة لدى البنك من أجل مساءلته. كما يقدم توجهات ودراسات حالات توضيحية وموارد مفيدة لمساعدة منظمات المجتمع المدني في فهم كيفية فعل ما يلي:

- تأثير إقراض البنك بشكل إيجابي على الأطفال.
- مناصرة التغيير في إطار مشروع معين قد يحمل تأثيراً سلبياً مباشراً أو غير مباشر في الأطفال.
- السعي إلى الحصول على تعويض للأطفال عند لحاق ضرر بهم نتيجة لمشروع تابع للبنك.

ترد ثلاثة ملاحق مرفقة بهذا الدليل، هي:

- الملحق 1 يقدم قائمة بالاختصارات ذات الصلة المستخدمة في هذه الوثيقة
- الملحق 2 يقدم روابط لموارد مفيدة لكل قسم من أقسام هذه الأداة
- الملحق 3 يقدم ملخصاً تفصيلياً للكيفية التي يتناول بها البنك الأطفال في سياساته وتوجيهاته.

من المهم ملاحظة أنه لتوفير مورد مختصر وسهل الاستخدام، يقتصر نطاق هذه الأداة على أجهزة القطاع العام لمجموعة البنك الدولي (أي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية)، ويركز في الأساس على أداة إقراض واحدة (إقراض المشروع الاستثماري)، يُشار إليها مجتمعةً باسم "البنك" أو "البنك الدولي". وتنفذ أجهزة القطاع الخاص لمجموعة البنك الدولي سياسات وعمليات إدارية وبيئية واجتماعية متميزة فضلاً عن أهداف المناصرة، وذلك على الرغم من أن بعض الأدوات والاستراتيجيات المشتركة الواردة في هذا الدليل قد تُطبّق أيضاً على القطاع الخاص أو المؤسسات الأخرى.

يُرجى ملاحظة أن دراسات الحالات الموضحة في هذه الوثيقة لا يُقصد منها أن تكون توجيهية أو شاملة، ولكنها تستند إلى تجارب مستقاة من مؤسسات مختلفة تشمل مركز معلومات البنك. وقد صمّم مركز معلومات البنك مجموعة الأدوات هذه لتشكل نقطة انطلاق وتشجعك على استكشاف استراتيجيات جديدة أو مختلفة اعتماداً على السياق المحلي.

يستهدف هذا الدليل في المقام الأول منظمات المجتمع المدني التي تركّز على الأطفال ومنظمات المجتمع المدني الأخرى المستمدة من مجموعة من السياقات المختلفة المعنية بإشراك البنك في مجال حقوق الطفل. وقد يكون مناسباً أيضاً للأكاديميين والكيانات التابعة للأمم المتحدة وسلطات الدولة المعنية بتأثير عمليات البنك الدولي في حقوق الطفل.

نبذة عن مركز معلومات البنك

مركز معلومات البنك هو منظمة غير حكومية مستقلة وغير ربحية يقع مقرها في واشنطن العاصمة وتناصر الشفافية والمساءلة والاستدامة والإدماج في تمويل التنمية. ويتعاون مركز معلومات البنك مع المجتمع المدني في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لمراقبة سياسات وعمليات مجموعة البنك الدولي وغيرها من المؤسسات المالية الدولية والتأثير فيها. ويُجري مركز معلومات البنك الأبحاث والمناصرة بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني الدولية والإقليمية والمحلية بهدف إصلاح سياسات المؤسسات المالية الدولية وممارساتها وتحسينها.

هذا وقد انصب تركيز عمل حملة حقوق الطفل التابعة لمركز معلومات البنك منذ انطلاقتها بصورة أساسية على مشروعات البنية التحتية الكبيرة التي يمولها البنك الدولي التي يُحتمل أن تحمل آثاراً سلبية كبيرة في الأطفال، لا سيما فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم والتحرش بهم وعمالة الأطفال في ظروف غياب التدابير الوقائية وتدابير الحد من الآثار الموضوعة جيداً.

إذا رغبت في معرفة المزيد عن مركز معلومات البنك، أو إذا ساورتك أي أسئلة، أو أردت التعرف على مشروع بنك التنمية متعدد الأطراف في البلد أو المجتمع الذي تعيش فيه الذي يتسبب في إلحاق الضرر ويحتاج إلى دعم، و/أو إذا كنت بحاجة إلى أي مساعدة في تقديم شكوى أو تطوير مناصرتك، فتفضل بزيارة الموقع الإلكتروني لمركز معلومات البنك https://bankinformationcenter.org/ والتواصل عبر البريد الإلكتروني info@bankinformationcenter.org.

ما هو البنك الدولي وكيف يعمل؟

ما هي أهمية مجموعة البنك الدولي لحقوق الطفل؟

مجموعة البنك الدولي هي مؤسسة قوية ذات تأثير كبير في الحكومات وشركات القطاع الخاص في سائر أنحاء العالم. وتتمتع بالقدرة على أداء دور مهم في حماية حقوق الأطفال وتعزيزها. وهي تتمتع بفرصة صياغة جدول أعمال التنمية بطرق إيجابية وسلبية من خلال علاقاتها الوثيقة التي تربطها بالحكومات الوطنية والقطاع الخاص وتمويلها لهما وسمعتها الفريدة بصفتها منتجاً للبيانات والمعرفة.

ومع ذلك، فعلى الرغم من النص صراحةً على أن "أنشطة البنك الدولي تدعم إعمال حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وأن البنك يعمل على "دعم البلدان الأعضاء فيه في سعيها إلى تحقيق التزاماتها في مجال حقوق الإنسان تدريجياً،"[1] فقد عجز البنك في السابق كثيراً عن المساهمة الإيجابية التي ينبغي أن يقدمها. وإطار عمله ذاتي التنظيم (انظر القسم الثاني بشأن الإطار البيئي والاجتماعي للبنك) يفتقر إلى أي إشارة صريحة أو متطلبات أخرى لمراعاة حقوق الإنسان أو حمايتها أو تعزيزها. وهذا الإطار يشكّل في الأساس سياسة "لا ضرر ولا ضرار" ولا يفرض الاستثمار في المشروعات التي تفيد المجتمعات.

على الرغم من أن مجموعة البنك الدولي ليست "طرفاً" رسمياً بنفسها في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، فإن الدول الأعضاء فيها تشكل أطرافاً فيها. ولذلك، يتعين على الدول الامتثال من حيث المبدأ لالتزاماتها بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية حقوق الطفل، في جميع ارتباطاتها مع البنك. وفي واقع الأمر، فقد تناولت لجنة حقوق الطفل بصورة مباشرة دور الدول التي تشكل جزءاً من المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي، في تعليقات عامة مختلفة (انظر الملحق 2). فقد خلصت اللجنة في التعليق العام رقم 16 (الفقرة 47) على سبيل المثال إلى أن الدول "يجب أن تمتثل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها عندما تتصرف بصفتها أعضاءً في هذه المنظمات" و"ألا تقبل قروضاً من المنظمات الدولية، أو توافق على الشروط التي تفرضها هذه المنظمات، إذا كان من المحتمل أن تؤدي هذه القروض أو السياسات إلى المساس بحقوق الأطفال."

ما هي مجموعة البنك الدولي؟

مجموعة البنك الدولي هي منظمة دولية تحمل على عاتقها مهمة إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بطريقة مستدامة. وهي تقدم مساعدات تنموية للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل من خلال تقديم القروض والمنح والمساعدات الفنية والأبحاث، في كلٍ من القطاعين الخاص والعام.

على الرغم من أن المجموعة تُعد رسمياً وكالة متخصصة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، فهي لا تمثل جزءًا من هيكل صُنع القرار في الأمم المتحدة، ولا تخضع للمساءلة المباشرة أمام الأمم المتحدة.

تتألف المجموعة من خمسة فروع منفصلة، يقدم اثنان منها، هما البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، في المقام الأول قروضاً أو منحاً للحكومات، ويُعرفان معاً باسم "البنك الدولي" (أو البنك، على النحو المُستخدم في هذه الأداة). وتركز المؤسسة الدولية للتنمية على أكثر بلدان العالم فقراً، بينما يقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير المساعدات للبلدان متوسطة الدخل. ويعمل فرعان آخران، هما مؤسسة التمويل الدولية ووكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف، في الأساس مع الشركات الخاصة. أما الفرع الخامس وهو المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، فإنه يعالج الخلافات التي تنشب بين المستثمرين الأجانب والحكومات. وعلى النحو الوارد في قسم الملخّص، فإن هذه الأداة تركز فقط على الأجهزة العامة للبنك (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية).

1 انظر الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي، ص. 1.

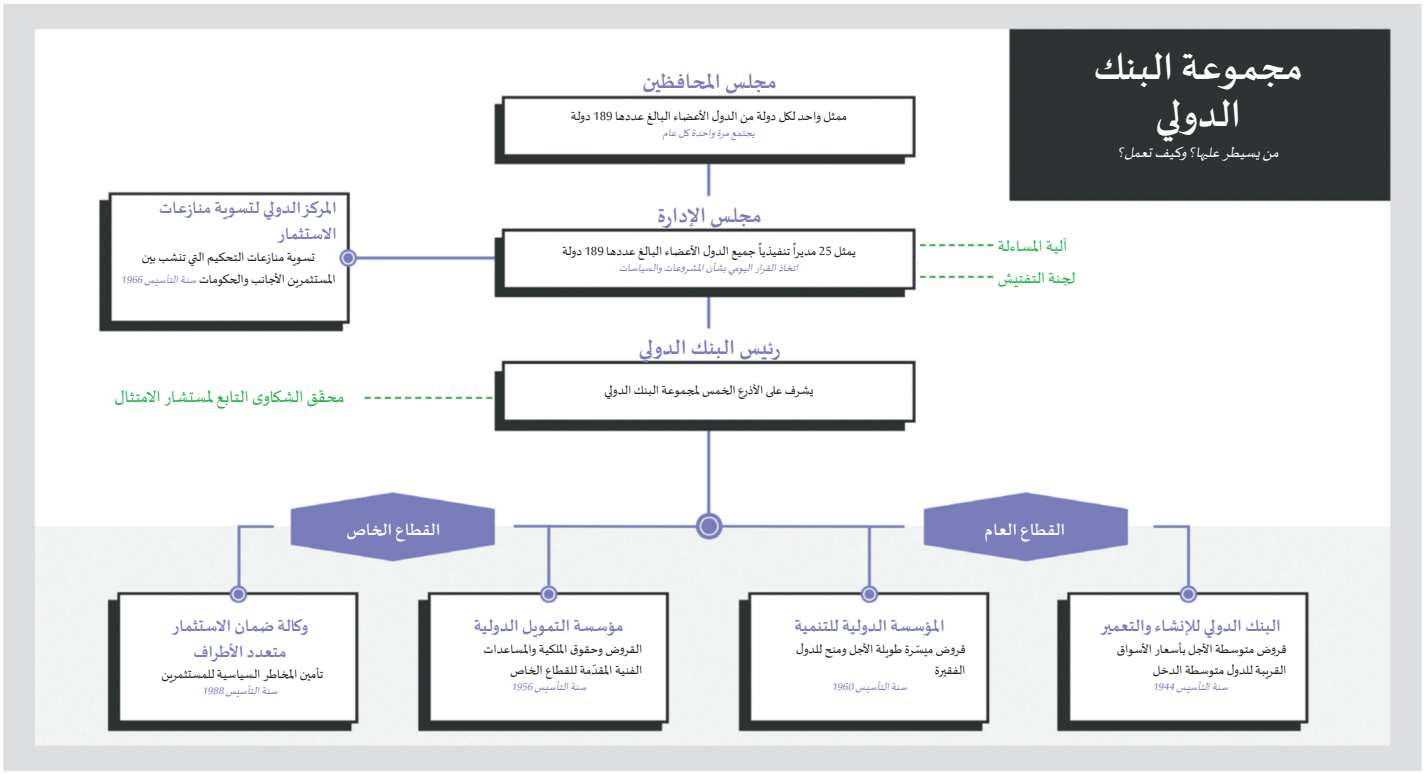

من يدير مجموعة البنك الدولي؟

تضم مجموعة البنك الدولي 189 دولة عضواً. ويمثل مجلس المحافظين هذه الدول الأعضاء، أو المساهمين، وهو عبارة عن صانعي السياسة النهائيين. والمحافظون هم بوجه عام وزراء المالية أو وزراء التنمية لهذه الدول الأعضاء. وهم يجتمعون بصفة رسمية مرة واحدة كل عام في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

يكلّف المحافظون 25 مديراً تنفيذياً بواجبات محددة، وهم يعملون في الموقع في البنك. ولكل مساهم من أكبر ستة مساهمين (الصين وفرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) مدير تنفيذي خاص به. ويمثل مدير تنفيذي واحد الدول الأعضاء الأخرى في مجموعات. وحتى عندما يجري اتخاذ القرارات "بالإجماع"، فإن حجم حصة كل دولة يحدد ترجيح تصويتها في مجلس إدارة البنك. ويمنح هيكل "دولار واحد يساوي صوتاً واحداً" هذا للدول الأكثر ثراءً سلطة أكبر في عمليات اتخاذ القرار في المؤسسات، الأمر الذي يترك الدول الأشد فقراً المقترضة بنفوذ أقل.

تعمل مجموعة البنك الدولي بصفة يومية تحت قيادة رئيسها وتوجهاته. وبينما يقع المقر الرئيسي في واشنطن العاصمة، ينتشر أكثر من 100 مكتب قطري حول العالم.

كيف يموّل البنك الدولي التنمية؟

لقد زادت ارتباطات إقراض البنك الدولي للقطاع العام إلى 70.8 مليار دولار أمريكي في عام 2022.[2] كما يملك البنك حتى أواخر شهر شباط/فبراير 2023 أكثر من 3600 مشروع، بما يشمل المشروعات الفعلية والمشروعات قيد التنفيذ في سائر أرجاء العالم.[3]

على الرغم من تعهد الدول الأعضاء برسوم اشتراك لمجموعة البنك الدولي، فإن بيع السندات في الأسواق المالية الدولية يشكّل مصدر غالبية رأس المال الذي يستخدمه البنك الدولي للإنشاء والتعمير في تمويل المشروعات. وتُعدّ سندات مجموعة البنك الدولي استثمارات راسخة، تمكّن المؤسسة من تحقيق أرباح جيدة. ويُقرض البنك بعد ذلك الدول المقترِضة بسعر فائدة أعلى قليلاً من السعر الذي يدفعونه إلى حملة السندات. وتسدد الدول المقترضة قروضها، الأمر الذي يمكّن البنك من سداد ديون المستثمرين وادخار الفارق. ويحقق البنك الدولي للإنشاء والتعمير أرباحاً كل عام يستخدمها في تمويل الميزانية الإدارية للبنك وتوفير الأموال اللازمة لنافذة الإقراض الميسّر، ألا وهي المؤسسة الدولية للتنمية. وبالإضافة إلى هذه الإعانات المتأتية من أرباح البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فإن غالبية الأموال التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية للدول الأكثر فقراً مصدرها مساهمات الجهات المانحة، مدعومةً بأقساط سداد القروض. وتجتمع الجهات المانحة الرئيسية لالمؤسسة الدولية للتنمية، التي يُطلق عليها اسم نواب المؤسسة الدولية للتنمية، كل ثلاث سنوات لمناقشة الأولويات الجديدة للمؤسسة وتقرير المساهمات الجديدة. ومن ثم فإن هذه الدول المانحة تترك تأثيراً كبيراً في استراتيجيات المؤسسة الدولية للتنمية وعملياتها. ولتوجيه أولويات التنمية والإقراض في دولةٍ ما، للقطاعين العام والخاص على السواء، يضع البنك الدولي والحكومات المقترضة مسودةً لإطار الشراكة القطرية الذي يحدد الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية في دولةٍ ما لفترات تتراوح من 4 إلى 6 سنوات. ويسترشد إطار

2 انظر مشروعات البنك الدولي.
3 انظر https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/projects-list?status_exact=Active&os=0&srt=Pipeline.

الشراكة القطرية بالتشخيص القطري المنهجي الذي يُجريه موظفو مجموعة البنك الدولي لتقييم التحديات والفرص الأكثر إلحاحاً في الدولة. ويوفر وضع التشخيص القطري المنهجي وإطار الشراكة القطرية فرصة رئيسية لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة مع البنك بشأن كيفية دعمه لإعمال حقوق الطفل من خلال الاستثمارات في المشروعات التي تستهدفهم. ولمزيد من المعلومات عن إطار الشراكة القطرية والتشخيص القطري المنهجي وكيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني المشاركة بشأنهما، يُرجى الرجوع إلى 3.ب. فيما يلي.

لدى البنك ثلاثة أنواع أساسية لأدوات الإقراض للقطاع العام (الحكومات):[4]

- **تمويل المشروعات الاستثمارية**. إقراض المشروعات، الأكثر وضوحاً. يوفر التمويل للحكومات من أجل الأنشطة التي تنشئ بنية تحتية مادية/اجتماعية وتطور القدرات المؤسسية للتنمية المستدامة.
- **إقراض/تمويل سياسة التنمية**، يوفر دعم الميزانية للحكومات من أجل تنفيذ الإصلاحات السياسية والمؤسسية. وهذه الأداة لا تدعم الاستثمارات المادية مثل الطرق والمستشفيات والمدارس، وإنما تموّل الدول المقترضة مقابل تبنيها إجراء إصلاحات سياسية.
- **برنامج النتائج**، أحدث أداة إقراض لدعم البرامج الحكومية التي يتراوح نطاقها من الرعاية الصحية مروراً بالتعليم وصولاً إلى اللامركزية. وترتبط المدفوعات بنتائج المشروع التي يمكن التحقق منها.

لماذا يجب أن تهتم مؤسستي بالعمل مع البنك؟

يتمثل الهدف من مشروعات البنك في المساعدة في تحسين حياة الشعوب والحد من الفقر. ومع ذلك، فإن العديد من مشروعاته تحمل آثاراً سلبية مباشرة وغير مباشرة. وكما سيتبين لك من خلال الأداة، فيمكن أن تُلحق مشروعات البنك الضرر بالأطفال، كما في الأمثلة التالية:

- عدم عقد مشاورات هادفة مع الأطفال أثناء تصميم المشروع وتنفيذه.
- عدم بذل العناية الواجبة المناسبة للتصدي لعمالة الأطفال والاستجابة لها في مواقع المشروعات في سياق بلد أو قطاع صناعي تنتشر فيه عمالة الأطفال.
- عدم وضع تدابير مناسبة للتصدي للاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم والتحرش بهم نتيجة تدفق العمالة إلى المجتمعات، والاستجابة لها.
- عدم النظر في اغتنام هذه الفرصة التي يمكن أن تُعزز أنظمة حماية الطفل من خلال مشروعات الحماية الاجتماعية.
- عدم معالجة التأثيرات الخاصة في الأطفال التي يمكن أن تُحدثها القطاعات المُسببة للتلوث التي تحصل على تمويلها من مشروع معين أو النزوح الداخلي بسبب إنشاء المشروعات.[4]

لقد ركّزت العديد من منظمات المجتمع المدني جهودها على إثارة هذه القضايا وغيرها من قضايا حقوق الطفل مع السلطات المحلية أو الوطنية وكذلك مع لجنة حقوق الطفل، على سبيل المثال: حثّ الحكومات على إجراء تقييمات التأثير في حقوق الإنسان والطفل قبل وضع سياسات جديدة وتنفيذها. ومع ذلك، فربما لم تُبحَث بالكامل إمكانية مناصرة قضايا حقوق الطفل مع البنك والجهات المنفِّذة مثل وزارات النقل والبنية التحتية وغيرها. وقد لا تكون نفس استراتيجيات حقوق الإنسان التي تؤتي ثمارها مع منظمة الأمم المتحدة والجهات الحكومية المعنية بحقوق الطفل وحماية الطفل والنوع الاجتماعي والسلامة في بلدك بنفس الفعالية عند التعامل مع البنك والجهات المنفِّذة. ومع ذلك، فمن الممكن أن تتم المناصرة بنجاح مع البنك بشأن قضايا حقوق الطفل انطلاقاً من الخبرة الإضافية والتخطيط ووضع الاستراتيجيات، وهو ما سيجري تناوله بمزيد من التفصيل فيما يلي.

نصيحة

إذا كانت المناصرة مع مجموعة البنك الدولي أو أي بنك تنمية متعدد الأطراف آخر أمراً منطقياً لمؤسستك، فلا تتردد في التواصل مع مركز معلومات البنك لتلقي المساعدة في وضع استراتيجية ومراجعة الملحق 2 والملحق 3 بهذه الأداة للحصول على موارد مفيدة أخرى لفهم كيفية تحسين عمل البنك.

4 انظر التمويل.

كيف يتصدى البنك الدولي للمخاطر المتعلقة بالمشروعات والمحدقة بالأطفال وحقوق الطفل؟

كيف يقيّم البنك المخاطر المتعلقة بالمشروعات؟

يخضع إقراض المشروعات الاستثمارية للبنك لمبادئ الإطار البيئي والاجتماعي، وهو عبارة عن مجموعة من المعايير البيئية والاجتماعية. وقد دخل الإطار البيئي والاجتماعي الحالي حيز التنفيذ في 1 أكتوبر 2018، وهو ينطبق على جميع المشروعات التي أُطلقت بعد هذا التاريخ.[5] ونظراً لعدم اتباع البنك سياسة قائمة بذاتها خاصة بالأطفال، فمن المهم إدراك ماهية الإطار ذاتي التنظيم للبنك، والمواضع والكيفية التي تلائم الأطفال وحقوقهم واحتياجاتهم الخاصة.

الإطار البيئي والاجتماعي هو إطار ذاتي التنظيم يتكون مما يلي:

- رؤية للتنمية المستدامة.
- المعايير البيئية والاجتماعية، وهي عشرة معايير تشمل جميع مجالات الموضوعات المختلفة التي يجب ان يطبّقها المقترِض في كل مشروع.
- سياسة بيئية واجتماعية لتمويل المشروعات الاستثمارية، تحدد المتطلبات التي تنطبق على البنك.
- توجيه بيئي واجتماعي لتمويل المشروعات الاستثمارية.
- توجيه بشأن التصدي للمخاطر والتأثيرات الواقعة على الأفراد أو المجموعات المحرومة أو الضعيفة، يوفر التوجيهات لموظفي البنك بشأن تحديد وتخفيف المخاطر المتزايدة الواقعة على المجموعات والأفراد الذين قد يكونون أكثر عرضة للتأثر سلباً بتأثيرات المشروعات أو يكونون أكثر محدوديةً من غيرهم في القدرة على الاستفادة من مزايا المشروعات بسبب ظروفهم الخاصة، مثل: الأطفال.

لتوجيه العملاء وموظفي البنك في اتباعهم للإطار البيئي والاجتماعي، يطور البنك موارد مختلفة، تشمل ما يلي:

- ملاحظات توجيهية: توجيهات غير ملزِمة للحكومات المقترِضة بشأن تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية.
- ملاحظات الممارسات الجيدة: ملاحظات غير ملزِمة لموظفي البنك بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بالقضايا المختلفة وكيفية توجيه المقترض بصورة أفضل في استيفاء متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي.

لم يُوضع الإطار البيئي والاجتماعي بهدف مطالبة البنك أو حتى تشجيعه على الاستثمار في أي نوع معين من المشروعات أو تعزيز حقوق الإنسان، ولا يتضمن ما يتطلب من البنك بصفته مؤسسة والمقترضين فعل ذلك في الوقت الراهن. ويتمثل دور الإطار البيئي والاجتماعي في وضع معايير تهدف إلى حماية الأشخاص والبيئة من المخاطر والأضرار التي تسببها المشروعات.

الأطفال في الإطار البيئي والاجتماعي للبنك

إذا قرّرت إشراك البنك فيما يتعلق بتأثيرات مشروعاته في حقوق الأطفال، فينبغي أن تكون الخطوة الأولى هي معرفة كيفية عمل الإطار البيئي والاجتماعي، والكيفية التي ينظر بها الإطار البيئي والاجتماعي إلى الأطفال، واللغة والأسباب التي يجدها موظفو البنك مقنعةً.

يُعرِّف الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الأطفال بأنهم أي شخص يقل عمره عن 18 عاماً وهو يشير إلى الأطفال بصورة مباشرة وغير مباشرة. ويُشار إلى الأطفال بصورة مباشرة في رؤية التنمية، والمعيار البيئي والاجتماعي رقم 1 بشأن تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية وإدارتها، والمعيار البيئي والاجتماعي رقم 2 بشأن العمالة وظروف العمل، والمعيار البيئي والاجتماعي رقم 7 بشأن الشعوب الأصلية.

كثيراً ما يُدرج الأطفال أيضاً ضمن فئة الأفراد "المحرومين" أو "الضعفاء". وينبغي أن تتضمن العناية الواجبة للبنك إزاء المخاطر البيئية والاجتماعية المتعلقة بالمشروعات تقييماً للتأثير في المحرومين أو الضعفاء.[6] ووفقاً لمسرد الإطار البيئي والاجتماعي، فإن هذه الفئة "تشير إلى الأشخاص الذين قد يكونون أكثر عرضةً للتأثر سلباً بتأثيرات المشروعات و/أو أكثر محدوديةً من غيرهم في القدرة على الاستفادة من مزايا المشروعات. ومن المرجح أكثر أيضاً استبعاد هؤلاء الأفراد/المجموعات من/عدم قدرتهم على المشاركة الكاملة في عملية التشاور السائدة، ومن ثم فقد تتطلب تدابير و/أو مساعدة محددة لفعل ذلك. وسيراعي ذلك الاعتبارات المتعلقة بالعمر، بما يشمل كبار السن والقُصّر".[7]

نصيحة

إنّ الإطار البيئي والاجتماعي ملزم ومن ثم فيجب على البنك والمقترضين تطبيقه. ولمزيد من المعلومات عن مدى مراعاة البنك للأطفال في الإطار البيئي والاجتماعي، انظر الملحق 3، وتذكر أنه عند إشراك البنك في حقوق الطفل، فإن الإلمام بهذا الإطار ولغة البنك يشكلان العامل الأساسي لمناصرة ناجحة.

الأطفال في توجيهات البنك

على النحو آنف الذكر، تشكّل الملاحظات التوجيهية (للمقترضين) وملاحظات الممارسات الجيدة (لموظفي البنك) وثائق تهدف إلى تقديم توجيهات ملموسة بشأن كيفية التعامل مع المعيار البيئي والاجتماعي وفهمه بصورة أفضل وتطبيقه. وهي لا تطرح متطلبات جديدة وإنما تعكس فهم البنك لما يستلزمه تطبيق المعيار البيئي والاجتماعي في الممارسة العملية. ولذلك، فحتى عندما تُعدّ غير ملزمة، يجب مراعاتها عند تطبيق المعيار البيئي والاجتماعي وتفسيره. ويشتمل كل معيار من المعايير البيئية والاجتماعية على ملاحظة توجيهية خاصة به للمقترضين (تستهدف نفس المشكلة التي يركز عليها كل معيار من المعايير البيئية والاجتماعية)، ومن ثم تكون لدى موظفي البنك ملاحظات موضوعية للممارسات الجيدة (على سبيل المثال: بشأن النوع الاجتماعي، والاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم والتحرش بهم، وما إلى ذلك) للاسترشاد بها في تصميم المشروع وتقديم المشورة للمقترضين في تنفيذ هذا المشروع.

5 انظر السياسات البيئية والاجتماعية.

6 المرجع نفسه، ص. 2.

7 المرجع نفسه، ص. 103.

تضمن توجيهات البنك إشارات مباشرة وغير مباشرة إلى الأطفال. ولمزيد من المعلومات عن مدى مراعاة البنك للأطفال في توجيهاته، انظر الملحق 3.

ما مدى قدرة مؤسستي على التأثير في إقراض البنك ودعم حقوق الطفل؟

يقدم هذا القسم استراتيجيات ومداخل شتى لإشراك البنك في حقوق الطفل. ونُدرج أيضاً دراسات حالات تطرح أمثلة ملموسة على مدى قدرة مركز معلومات البنك والمؤسسات الشريكة الأخرى على التأثير في البنك وتقديم مساهمة إيجابية لحقوق الطفل بالإضافة إلى بعض الدروس المستفادة والاستراتيجيات الجديدة لاستكشافها. وإذا ساورك القلق بشأن مدى تأثير مشروع معين تابع للبنك في الأطفال وما يجب فعله حيال ذلك، أو مدى قدرة مؤسستك على تنفيذ أي من الاستراتيجيات التالية، فكُن على علم بأن مركز معلومات البنك متاح لتقديم الدعم الفني.

المستوى الدولي: المشاركة في المناصرة العالمية مع البنك الدولي بشأن حقوق الطفل

الاجتماعات السنوية واجتماعات فصل الربيع

تجتمع منظمات المجتمع المدني كل عام حول الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي (في شهر تشرين الأول/أكتوبر) واجتماعات فصل الربيع (في شهر نيسان/أبريل) في منتدى سياسات المجتمع المدني لمشاركة الأبحاث والخبرات التي يعتقدون أنها ستكون ذات قيمة بالنسبة لهذه المؤسسات لكي تراعيها عند تحديد أولوياتها التنموية. ويمكن لأي منظمة مجتمع مدني التسجيل للمشاركة في هذه الاجتماعات وكذلك طرح اقتراح عقد جلسة على منتدى سياسات المجتمع المدني

دراسة حالة: استخدام الاجتماعات السنوية لمناصرة التصدي والاستجابة للاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم والتحرش بهم

في عام 2022، تم تقديم جلسة تحت رعاية مركز معلومات البنك والشبكة التعليمية لرعاية الأطفال وحمايتهم وتحالف TPO أثناء عقد الاجتماع السنوي بشأن *حماية الأطفال في مشروعات بنك التنمية متعدد الأطراف: التقدم والتحديات والفرص* التي شملت كلاً من المدير التنفيذي بالولايات المتحدة والمدير العالمي للبنك الدولي فيما يتعلق بالإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي. ونتيجةً لعمل ومناصرة مركز معلومات البنك في قضية أوغندا (انظر القسم 3.د. لمزيد من المعلومات) ومن خلال التحضير لهذه الجلسة، تمكّن مركز معلومات البنك ورعاية الأطفال وحمايتهم من الضغط على البنك لإصدار ملاحظات الممارسات الجيدة المحدّثة بشأن مواجهة الاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم والتحرش بهم في تمويل المشروعات الاستثمارية الذي يتضمن أعمالاً مدنية رئيسية وتم مشاركة الرسائل الرئيسية التي من شأنها مساعدة منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم والتحرش بهم في دفع البنك إلى الانتقال من السياسة إلى الممارسة العملية.

مراجعة السياسات

يُجري البنك مراجعات لسياساته بين حينٍ وآخر، ومع ذلك، فيمكن أن تشكل هذه المراجعات فرصة جيدة للمناصرة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني لإثارة مناقشة بشأن الأمور الأخرى التي ينبغي فعلها وكيفية تعزيز حقوق الطفل في تمويل التنمية.[8]

بدأ البنك في عام 2012 عملية مراجعة مكثفة لمدة خمس سنوات من أجل تحديث سُبل الحماية الأصلية التي تم تجميعها تدريجياً على مدار العقود السابقة.[9] واستُكملت السياسات المنقّحة في عام 2016 ودخل الإطار البيئي والاجتماعي الحالي حيز التنفيذ للمشروعات التي تم تطويرها في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2018 أو بعده.

8 اعتباراً من تاريخ كتابة هذه الأداة، بات بنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية الأفريقي يخضعان في الوقت الحالي لعمليات المراجعة المستقلة للحماية. لمعرفة المزيد عن هذه العمليات، انظر مراجعة سياسات الحماية | بنك التنمية الآسيوي ومراجعة سياسات وإجراءات المشتريات لبنك التنمية الأفريقي. ويُحثّ المجتمع المدني على المشاركة في هذه العمليات من خلال عقد المشاورات الهادفة أو مشاركة المعلومات أو وسائل المناصرة الأخرى (مثل: توقيع الخطابات) حتى تساعد سياسات الحماية الجديدة في تعزيز رفاهية الأطفال المتضررين بمشروعات التنمية وسلامتهم وتقدمهم. ونطرح فيما يلي توصيات مركز معلومات البنك بشأن الكيفية التي يجب أن يراعي بها بنك التنمية الآسيوي الأطفال وما يجب على بنك التنمية الأفريقي فعله لتحسين سياسته:
كيف يمكن لبنك التنمية الآسيوي تحسين حماية حقوق الطفل وتعزيز حماية الطفل في بيان سياسة الحماية؟، وما الذي يأمل المجتمع المدني في أن يحققه نظام الحماية المتكامل المحدّث التابع لبنك التنمية الأفريقي؟ | مركز معلومات البنك.

9 للحصول على قائمة بالتقديمات الواردة من منظمات المجتمع المدني (بما يشمل مركز معلومات البنك ومنظمة إنقاذ الطفل) ومنظمة الأمم المتحدة، انظر ما يلي: مراجعة سياسات الحماية التابعة للبنك الدولي وتحديثها.

ولإثراء مراجعة السياسة هذه، فقد عقد مركز معلومات البنك 15 ورشة عمل مع الأطفال في جميع أنحاء العالم. ويلخص مربع الدراسة التالي هذه العملية ويُطرح في صورة مثال على كيفية دعم الإصغاء لحقوق الطفل في عملية التنمية.

دراسة حالة: مشاركة الأطفال في عملية مراجعة سياسات البنك الدولي

المشكلة:

لم تتضمن سياسات الحماية السابقة للبنك فيما يتعلق بالإقراض الاستثماري سُبل حماية صريحة لاحتياجات الأطفال الفريدة، الأمر الذي يعني غياب الفحص أو التحليل في كثير من الأحيان لمخاطر المشروع وتأثيره السلبي في الأطفال، وهو ما أدى إلى إلحاق ضرر مباشر أو غير مباشر بهم. وقد تشاور البنك مع مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة خلال عملية التشاور، إلا أنه لم يُدرج الأطفال في أي مرحلة.

ما الذي فعلناه؟

لقد أجرى مركز معلومات البنك ضمن برنامج مناصرة أوسع نطاقاً جولتين من المشاورات مع الأطفال في العديد من الدول المقترضة من البنك الدولي بشأن إجراءات الحماية التي يقترحها البنك في إطار السعي إلى استنباط وجهات نظرها بشأن مراجعة السياسة البارزة هذه. وقد استضاف المركز بعد كل جولة مشاورات وفداً من الأطفال من العديد من هذه الدول. وقد تلقى الأطفال دعوة للحضور إلى واشنطن العاصمة لمشاركة بعض توصياتهم بشأن سياسات الحماية التي اقترحها البنك.

النتائج:

لسوء الحظ، فلم يستجِب البنك لهذه الجهود ولم يُبدِ استعداده حتى لسماع توصيات الأطفال أو النظر فيها بجدية. ومع ذلك، فقد أثّرت ورش العمل ومدخلات الأطفال في عمليات التقديم من جانب مركز معلومات البنك ضمن عملية المراجعة.

لمزيد من المعلومات عن عملية التشاور وتوصيات الأطفال المقدّمة إلى البنك، انظر:
https://tinyurl.com/WorldBankSafeguardsChildRights و https://tinyurl.com/WorldBankDelegationChildRights.

المستوى الوطني: المشاركة في المشاورات القطرية للتشخيص القطري المنهجي وإطار الشراكة القطرية

يوفر تطوير مجموعة البنك الدولي التشخيص القطري المنهجي وإطار الشراكة القطرية فرصة رئيسية لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة مع البنك بشأن كيفية دعمه لإعمال حقوق الطفل من خلال الاستثمارات في المشروعات التي تستهدفهم. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد شرط ملزِم للبنك للتشاور مع الأطفال، ولم يتشاور البنك في السابق مع الأطفال بشأن إطار الشراكة القطرية/التشخيص القطري المنهجي. ومع ذلك، فيمكن لمنظمات المجتمع المدني إنتاج مواد صديقة للطفل وإما الضغط على مجموعة البنك الدولي لإشراك الأطفال في العملية أو إجراء مشاوراتها مع الأطفال واستخدامها للاسترشاد بها في مدخلاتها الخاصة في العملية.

يتولى موظفو مجموعة البنك الدولي إعداد تقارير التشخيص القطري المنهجي بالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين وتستهدف تحديد التحديات والفرص الرئيسية للدولة لتسريع التقدم المُحرز نحو تحقيق التنمية. وإطار الشراكة القطرية هو عبارة عن استراتيجية تمتد لمدة تتراوح من أربع إلى ست سنوات تضعها مجموعة البنك الدولي بالاشتراك مع حكومة الدولة المقترضة لتوجيه أنشطتها التشغيلية في تلك الدولة. ويحدد إطار الشراكة القطرية مجموعة منتقاة من الأهداف و/أو القطاعات لعمل البنك. وتشمل المدخلات الرئيسية لإطار الشراكة القطرية التشخيص القطري المنهجي وخطط الجهات المانحة الأخرى ومشاورات أصحاب المصلحة.

بحسب توجيهات المشاركة القطرية الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، يجب تطوير التشخيص القطري المنهجي وإطار الشراكة القطرية بالتشاور مع أصحاب المصلحة لإثراء الوثائق بصورة أفضل. ويوفر ذلك فرصة مفيدة للتأثير في النقاش بشأن أولويات التنمية وصياغة تدخلات البنك في الدولة. ومن المفترض أن تجمع هذه الوثائق الأدلة والتحليلات القائمة معاً وتنظر فيها. وينبغي أن يشمل ذلك من الناحية النظرية تحليل حقوق الإنسان، مع مراعاة التوصيات والمعايير المنبثقة عن التعليقات العامة والملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل، والمراجعة الدورية الشاملة، وكذلك التوصيات الصادرة عن المكلفين بمهمات الأمم المتحدة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأخرى. وهي تركز تركيزاً محدوداً من الناحية العملية على التنمية التقليدية، ومقاييس الفقر، والتحليل الاقتصادي. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تؤدي دوراً رئيسياً من خلال استحضار القضايا والمخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان وإثارتها على طاولة المفاوضات، وربطها بالمخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بالدولة والأطفال.

يمكن أن تختلف جودة المشاورات ونطاقها اختلافاً ملحوظًا من دولة إلى أخرى. وقد نجح المجتمع المدني في بعض الحالات (انظر مربع دراسة الحالة التالي) في ممارسة الضغط من أجل توسيع نطاق المشاورات أو جعلها أكثر شمولاً. ومع ذلك، فقد تبين لمنظمات المجتمع المدني في أحيان كثيرة أن المشاركة في عمليات التشخيص القطري المنهجي/إطار الشراكة القطرية تستغرق وقتاً طويلاً وأن نتائجها تكون محدودة.

للتفاعل مع التشخيص القطري المنهجي و/أو إطار الشراكة القطرية، كخطوة أولية، انتقل إلى الموقع الإلكتروني للمشاركة القطرية الخاص بالبنك الدولي لمعرفة موعد آخر تحديث للتشخيص القطري المنهجي وإطار الشراكة القطرية لدولة بعينها والجدول الزمني لعملية المراجعة القادمة، في حالة إجرائها. يمكن العثور على المعلومات أيضاً في صفحة الدول التابعة للبنك الدولي، وفي مركز الاستشارات. وفي حالة وجود تشخيص قطري منهجي وإطار شراكة قطرية قادم بعد ذلك ترغب أنت أو مؤسستك في المشاركة فيهما، من المهم التواصل مع المكتب القطري لمجموعة البنك الدولي لتحصيل فهم افضل للجدول الزمني والأماكن المحتملة للمشاركة (على سبيل المثال: في حالة إجراء المشاورات وموعد إجرائها).

وعلى الرغم من أن دراسة الحالة التالية ليست خاصة بالأطفال، فهي توضح مدى قدرة مركز معلومات البنك والشركاء المحليين على إشراك البنك بنجاح في القضايا الملحّة لمنظمات المجتمع المدني المحلية. وإذا كانت مؤسستك مهتمة باستراتيجية المناصرة هذه، فبوسع مركز معلومات البنك تقديم الدعم اللازم لفهم كيفية المشاركة في هذه العملية لدعم حقوق الطفل.

دراسة حالة: الدروس المستفادة من مصر وتونس بشأن المشاورات الدائرة حول إطار الشراكة القطرية

الفرصة

أطلق البنك في عام 2014 نهجاً جديداً لمشاركته في الدول المقترضة. وكانت مصر وتونس من أوائل الدول التي وضعت استراتيجيات بموجب المبادئ التوجيهية الجديدة. وقد عقد مركز معلومات البنك شراكةً مع مجموعات وطنية ومحلية لممارسة الضغط من أجل تحقيق الشفافية وإشراك المجتمع المدني في هذه العملية.

ما الذي فعلناه؟

عقد مركز معلومات البنك شراكةً مع منظمات المجتمع المدني المحلية في مصر وتونس، وقد ساعدهما من خلال عقد سلسلة من ورش العمل، في تحديد أولويات منظمات المجتمع المدني العامة لتنمية بلدانها.

النتائج

لقد كانت النتيجة الرئيسية لعملية المناصرة في كلتا الدولتين هي ضمان إجراء مزيد من المشاورات الهادفة والشاملة. وقد أُجريت في مصر عملية تشاور متعددة المراحل في عدة مناطق في الدولة، وتم تضمين الموضوعات التي أثارها المجتمع المدني (مثل: القضايا المتعلقة بالمياه وتحويل الأراضي الزراعية). وأسفرت حملة المناصرة في تونس، عن إضافة ست مشاورات أخرى بشأن إطار الشراكة القطرية في جميع أنحاء الدولة وكذلك بوابة معلومات شاملة عن إطار الشراكة القطرية على الموقع الإلكتروني للبنك. كما ساعدت في تجميع مجموعة من منظمات المجتمع المدني وتوحيدها لحمْل البنك على أن يكون أكثر مسؤوليةً.

مستوى المشروعات: المشاركة مع موظفي البنك القطريين وممثلي الدول بشأن مشروع معين

نطرح في هذا القسم الخطوات الرئيسية لإشراك البنك الدولي بشأن حقوق الطفل على مستوى المشروعات. علماً بأنه قسم مفيد إذا كانت مؤسستك على دراية بمشروع يموله البنك ينتظر الموافقة أو يجري تنفيذه بالفعل وتودّ اكتساب فهم أفضل بشأن كيفية تخطيط المشروع لدعم حقوق الطفل. وقد يساور مؤسستك القلق أيضاً بشأن التأثيرات السلبية التي يمكن أن يسببها المشروع وتودّ مراقبتها عن كثب. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تودّ مؤسستك تتبع ما يموله البنك وموضع تمويله من خلال مراقبة صفحة المشروعات الخاصة بالبنك.

الخطوة 1: مراجعة وثائق المشروع

يتم البدء بمراجعة وثائق المشروع من أجل اكتساب فهم أفضل لأهداف المشروع ومعاييره، ووضع أي أحكام محددة تتعلق بالأطفال (على سبيل المثال: للتصدي للاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم والتحرش بهم أو عمالة الأطفال أو أي مخاوف أخرى تتعلق بحماية الطفل والاستجابة لها، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر آليات رفع المظالم المتعلقة بالمشروع). وقد يكون من المفيد أيضاً في هذه المرحلة التواصل مع مركز معلومات البنك أو أي منظمة أخرى تتمتع بخبرة بشأن البنك لتلقي الدعم في فهم وثائق المشروع وتحديد الخطوات التالية.

تحقق من مجموعة أدوات مركز معلومات البنك فيما يتعلق بالناشطين، الوحدة 2 (الصفحات 6 و11 و14) لمعرفة المزيد عمّا يلي:

- أي وثائق المشروع هي الرئيسية، وموضع وجودها، وطبيعة أغراضها.
- دورة مشروع البنك.
- الأشخاص المعنيين الذين ينبغي التعامل معهم في أي مرحلة من مراحل المشروع.

الخطوة 2: إشراك المجتمعات المتضررة وفهم تأثيرات المشروع

إذا لم تكن على علم بمخاوف مباشرة نابعة من مجتمع متضرر من مشروع مموّل من البنك، فمن المهم التفاعل معهم بشكل مباشر، ويشمل ذلك الأطفال، من أجل فهم مخاوفهم المتعلقة بتأثيرات المشروع. وإذا رغبت في رصد تأثيرات المشروع الفعلية أو المتوقعة، فلا يمكن فعل ذلك إلا بالتعاون مع المجتمعات المتضررة.

الخطوة 3: التواصل مع الوكالة المنفِّذة

من المفيد أيضاً الوصول إلى الوكالة المنفِّذة (أي الوكالة الحكومية التي تنفذ المشروع) لفهم كيفية تنفيذ المشروع بصورة أفضل ولإثارة أي مخاوف قد تساورك. وغالباً ما يتعرض أصحاب المصلحة الرئيسيون للإهمال وعدم استشارتهم أثناء تصميم المشروع وتنفيذه، ويمكن أن يؤدي الوصول إلى المقترِض وتشجيعه على مراعاة الأطفال في المشروع في بعض الأحيان إلى تحسين المشروع.

من المهم ملاحظة أن مستوى استجابة الوكالة المنفّذة يمكن أن يختلف باختلاف الدول. وعندما لا يُجدي التواصل المباشر مع المقترض نفعاً، من الممكن أن يكون مفيداً مطالبة البنك بدعمك في التعامل مع الحكومة. وتشهد استراتيجيات التواصل الأفضل مع الحكومات اختلافاً باختلاف الدول وحتى باختلاف المناطق داخل الدولة، وتقع خارج مجال خبرة مركز معلومات البنك. ومن ثم فإن هذا الدليل يركز في المقام الأول على المشاركة مع البنك وكيفية التواصل مع ممثلي البنك الدولي من أجل الضغط على الوكالة المنفِّذة للمشروع. وتكون مؤسستك، على المستوى المحلي، مجهّزة بدرجة أفضل لمعرفة الأشخاص الذين يجب الاتصال بهم على المستوى المحلي، وسبب ذلك، ومدى التأثير فيهم.

الخطوة 4: التواصل مع موظفي البنك المسؤولين عن مشروع معين

بمجرد أن تتأكد من فهمك لمتطلبات المشروع الواردة في وثائق المشروع، وتواصلك مع المجتمعات المتضررة، قد تودّ التواصل مع ممثلي البنك للحصول على مزيد من الوضوح بشأن المشروع أو المناصرة لإجراء تغييرات على المشروع. وللعثور على الممثل المناسب، يمكنك التواصل مع المكتب القطري للبنك، والبحث عن أسماء موظفي البنك المسؤولين عن مشروع معين في صفحة مشروعات البنك على موقعه الإلكتروني، أو التواصل مع مركز معلومات البنك لتلقي المساعدة.

تقدم دراسة الحالة التالية مثالاً على كيفية الدعوة إلى التغيير في مشروع ما من خلال متابعته متابعة ميدانية نشطة والتفاعل مع قائد/قادة فريق العمل وموظفي البنك القائمين على ذلك المشروع، وهذا يقدم للبنك مقترحات ونقاط عمل ملموسة.

دراسة حالة: القضاء على عمالة الأطفال في أحد مشروعات الريّ في نيبال

المشروع:

تتمثل المرحلة الثانية من تحديث مشروع راني جمارا كولاريا للري في نيبال في مشروع بنية تحتية واسع النطاق يموله البنك الدولي ويهدف إلى تحسين خدمات الري وتعزيز الممارسات الزراعية المحسّنة للمزارعين في ثلاث بلديات تقع في منطقة سهل تيراي في نيبال.

المشكلة:

عقد مركز معلومات البنك شراكةً مع تحالف TPO لمراقبة هذا المشروع. وقد بينت النتائج الأولية لمتابعة المشروع أن غالبية أفراد المجتمع الذين تمت مقابلتهم كانوا راضين عن المشروع. ومع ذلك، فقد اشتمل موقع المشروع على حالات لعمالة الأطفال، وفهم محدود في المجتمع بشأن الدوافع وراء عمالة الأطفال، وروايات عن فتيات تعرضن للتحرش على يد العاملين في المشروع باستخدام لغة جنسية صريحة، وحالة واحدة من الاعتداء الجنسي على طفل على يد سائق في المشروع، فضلاً عن خطر سقوط الأطفال في القنوات بسبب قلة حواجز الأمان في المناطق المأهولة بالسكان. وقد كشفت أعمال متابعة المشروع أيضاً عن الحاجة إلى توفير الحصول الآمن على مياه الشرب، وتوظيف السكان المحليين للعمل المتعلق بالمشروع، وسدّ فجوة الأجور بين الجنسين، وإشراك رئيس مجلس وارد في متابعة أعمال المشروع، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الفيضانات في منطقة سيمريني.

النتائج:

تبادل كلٌ من مركز معلومات البنك وتحالف TPO بعد تنفيذ العمل الميداني نتائج متابعة المشروع والمخاوف مع الوكالات المنفّذة والبنك. وقد وضع البنك الدولي وحكومة نيبال كنتيجة مباشرة لتوصيات المركز والتحالف خطة عمل لمعالجة القضايا آنفة الذكر. وقد بدأت عملية المراقبة في عام 2019 واستمرت طوال عام 2022. وقد لاحظ التحالف خلال الزيارة الميدانية الأخيرة التي أُجريت في ديسمبر 2022 إحراز تقدم كبير في الالتزامات المنصوص عليها في خطة العمل دون اكتشاف أي حالات عمالة أطفال.

لمزيد من المعلومات عن مناصرة مركز معلومات البنك بشأن هذا المشروع، انظر:
تحديث مشروع راني جمارا كولاريا للري - المرحلة الثانية | مركز معلومات البنك.

الخطوة 5: التواصل مع مديري البنك التنفيذيين

إذا ساورتك مخاوف جدية بشأن مشروع مستقبلي أو قيد التنفيذ ولم تتلقَّ رداً من موظفي البنك على الرغم من الجهود المتعددة، فيمكنك التواصل مع مديري البنك التنفيذيين.

يمكن للمديرين التنفيذيين طرح الأسئلة بشأن المشروعات قبل تصويت مجلس الإدارة ويمكنهم لفت الانتباه إلى قضايا معينة قد يتم تجاهلها في تصميم المشروع. فقد تعاون مركز معلومات البنك مع مكتب المدير التنفيذي في الولايات المتحدة على سبيل المثال لإعداد قائمة تدقيق للتعليم الشامل للمساعدة في إبراز قضايا التعليم الشامل ومكونات المشروعات الخاصة التي يمكن أن تدعم بطريقة أفضل احتياجات الأطفال والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة. وتحدد القائمة المرجعية هذه المكونات الرئيسية لمشروع التعليم الشامل وتُبرز العناصر الأساسية للمشروعات التعليمية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، من بين أمور أخرى.[10]

إذا أرادت مؤسستك معرفة المزيد عن كيفية التعامل مع المديرين التنفيذيين، وأي مدير تنفيذي يجب عليك التواصل معه، وكيفية الاستعداد بطريقة أفضل للمشاركة، بالإضافة إلى التحديات المحتملة الناشئة عنها، فيُرجى الرجوع إلى أداة مناصرة المدير التنفيذي بمركز معلومات البنك والموارد الأخرى المُدرجة في الملحق 2.

توجد عدة أسباب تدفعك إلى الرغبة في مراقبة مشروعات البنك، ويمكنك إدراجها في استراتيجية المناصرة الوطنية المعتادة أو عرضه على الممولين. وإذا كنت مهتماً بمراقبة مشروع معين، فضع في اعتبارك أن مركز معلومات البنك متاح لدعم مؤسستك بالقدرات الفنية.

مستوى المشروعات: تقديم شكوى للتوصّل إلى حلّ

عندما تُثار مخاوف بشأن الأضرار الناجمة عن مشروع تابع للبنك ولا يحلها موظفو البنك، يصبح من الممكن تقديم شكوى أمام لجنة التفتيش (يُشار إليها باسم اللجنة).[11] ولا تكفي الشكاوى العامة، التي تبين الأسباب التي تدفع منظمات المجتمع المدني إلى اعتبار أن البنك قد أخفق في إنجاز مهمته المتمثلة في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، لاستيفاء متطلبات تعويض الأضرار. وإنما يجب أن تثبت الشكوى أن الضرر قد حدث أو من المحتمل أن يحدث نتيجة انتهاك الإطار البيئي والاجتماعي أو سياسة أخرى للبنك. ويجب أن يقدم الشكاوى شخصان أو أكثر، يمكن أن يكونوا الأطفال أنفسهم الذين تعرضوا للضرر أو يعتقدون أنهم سيتعرضون له نتيجة مشروع يدعمه البنك.[12] ويعني ذلك أن الشكاوى لا تقدمها منظمات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية بل تقدمها المجتمعات المتضررة من المشروعات، على الرغم من أنها غالباً ما تُقدّم بدعم من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بما يشمل المنظمات غير الحكومية مثل مركز معلومات البنك التي تتمتع بخبرة مع لجنة التفتيش.

ينبغي أن تتضمن الشكاوى معلومات بشأن مقدم الشكوى وأي ممثلين معينين؛ ومشروع البنك محل الشكوى؛ والضرر الواقع (أو المحتمل وقوعه)؛ ومدى اعتقاد مقدم الشكوى بعدم اتباع البنك سياساته (لا تحتاج الشكوى إلى إدراج سياسات محددة)؛[13] ومحاولات مقدم الشكوى السابقة لإبلاغ إدارة البنك بالتأثيرات الضارة وسبب عدم رضا مقدم الشكوى عن الاستجابة. وقد تتضمن الشكوى أي حل يود مقدم الشكوى تحقيقه. ومن المفيد تقديم أكبر عدد ممكن من التفاصيل، ولكن قد يقدم مقدمو الشكاوى معلومات وأدلة إضافية على الضرر الواقع أثناء إجراءات الشكوى.[14]

توجد بعض التحديات الشائعة بشأن تقديم الشكاوى تشمل، على وجه الخصوص، مخاطر التعرض للانتقام. وبينما يجوز لمقدمي الشكاوى مطالبة اللجنة بالحفاظ على سرية هوياتهم طوال العملية، فقد يكون من المحتمل لإدارة البنك أو الحكومات أو الأطراف الأخرى استنباط هويات مقدمي الشكاوى.

10 انظر ما العناصر الأساسية لمشروع تعليمي شامل تابع للبنك الدولي؟

11 في حالة المشروعات التي تمولها الأجهزة الخاصة التابعة لمجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ووكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف، فإن آليات التظلم المطبقة تتمثل في مستشار الامتثال/محقّق الشكاوى (محقّق الشكاوى التابع لمستشار الامتثال).

12 لمزيد من المعلومات بشأن كيفية عمل اللجنة، انظر: الأسئلة المتكررة.

13 يتوفر ملخص لموضع وكيفية الإشارة إلى الأطفال في سياسات البنك في الملحق 3.

14 لمزيد من المعلومات عن كيفية تقديم شكوى أمام اللجنة وما يمكن توقعه، انظر: الوحدة 5.

تسلط دراسات الحالة التالية الضوء على عمل مركز معلومات البنك في دعم المجتمعات في سعيها في الحصول على تعويض من خلال إجراءات اللجنة. ويمكن أن تطول هذه العملية، لتستغرق عاماً على الأقل في الفترة الفاصلة بين تقديم الشكوى الأولية وانتهاء العملية. ويتطلب تقديم شكوى فعّالة درجة معينة من الخبرة بشأن سياسات البنك ومساءلته.

وتُوصى المؤسسات والمجتمعات بشدة بالتماس الدعم من مركز معلومات البنك أو مؤسسة أخرى تتمتع بالخبرة في عملية تقديم الشكاوى باللجنة إذا كانت تودّ النظر في تقديم شكوى.

دراسة حالة: الوصول إلى سبيل انتصاف بعد حالات الاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم والتحرش بهم في مشروع طرق في أوغندا

المشروع:

وافق البنك في عام 2009 على مشروع تطوير قطاع النقل لدولة أوغندا انطلاقاً من هدف عام يتمثل في تحسين الربط والارتقاء بمستوى الكفاءة في قطاع النقل من خلال كلٍ من: (1) حالة شبكة الطرق الوطنية؛ و(2) القدرة على إدارة السلامة على الطرق؛ و(3) إدارة قطاع النقل والطرق الوطنية.

المشكلة:

أدى تشييد الطرق إلى تدفق أعداد كبيرة من عمال البناء الذين انتقلوا للعيش في مجتمع ريفي منعزل. وقام هؤلاء العاملون في المشروع بالتحرش والاعتداء الجنسيين على الفتيات المراهقات، وهو ما أدى إلى حدوث طفرة ملحوظة في معدلات حمل المراهقات، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتسرب الفتيات من المدارس. وقد أفصحت مؤسسة محلية، هي مؤسسة السعادة لأطفال أوغندا (Joy for Children Uganda)، لأول مرة عن هذه القضايا في أوائل عام 2014 وساعدت المجتمع في جهوده المبذولة لسنوات عديدة في سبيل التماس الإنصاف عن الضرر الناجم عن هذا المشروع. وتم لفت انتباه الحكومة الأوغندية ومقاول الطرق وإدارة البنك إلى هذه القضايا، وقد رفضوا التحقيق في هذه القضايا وتحمل المسؤولية عنها.

ما الذي فعلناه؟

قدمت المجتمعات شكوى في عام 2015 أمام لجنة التفتيش. وقد تضمن الطلب ادعاءات تتعلق بالسلامة على الطرق، والتعويض عن حيازة الأراضي، والاستغلال الجنسي للفتيات القاصرات على يد عمّال الطرق، والتحرش الجنسي بالموظفات.

النتائج:

لقد كان رفع القضية أمام اللجنة هو الذي دفع البنك إلى أخذ القضية أخيراً على محمل الجد، فعلق تمويل المشروع، ثم ألغاه في نهاية المطاف.

لقد كانت هذه الاستجابة الشاملة من البنك غير مسبوقة، وقد أقرّت الإدارة في استجابتها بوقوع انتهاكات خطيرة للسياسة واتخذت خطوات استباقية نحو تقديم الحل بما يشمل التعاقد مع العديد من منظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات إلى الناجين/الناجيات وإعادة الأطفال إلى المدارس قبل انتهاء التحقيق. واتُخذت تدابير إضافية عند الانتهاء من التحقيق، شملت تخصيص الأموال لتعزيز حماية الطفل في منطقة المشروع. كما اتخذ البنك عدة خطوات لتدارك الإخفاقات المنهجية. وقد شملت هذه الخطوات:

- نشر تقرير فحص لإخفاقات البنك التي أفضت إلى حالات الاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم والتحرش بهم، تحت اسم " الدروس المستفادة وخطة العمل".
- إصدار ملاحظة توجيهية لمواجهة المخاطر المتعلقة بتدفق العمال المحيطين بمشروعات التشييد.
- تشكيل فريق عمل معني بالعنف القائم على النوع الاجتماعي يتألف من خبراء رفيعي المستوى من هيئات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وإدارة البنك. وقد أصدر فريق العمل هذا توصياته في أواخر عام 2017 والتزم البنك التزاماً تاماً بتنفيذ جميع هذه التوصيات.

كنتيجة مباشرة لأعمال مركز معلومات البنك ومناصرته، صدرت ملاحظتان جديدتان من ملاحظات الممارسات الجيدة في عام 2022 لمواجهة مخاطر الاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم والتحرش بهم الواقعة على الأطفال في شتى أنواع المشروعات.

لمزيد من المعلومات عن هذه القضية، انظر:
مشروع تطوير قطاع النقل في أوغندا | مركز معلومات البنك و https://tinyurl.com/accountabilityresearchJune2018.

دراسة حالة: التوصل إلى سبيل انتصاف وعمالة الأطفال في قطاع القطن في أوزبكستان

المشروع:

وافق البنك في يونيو 2008 على المرحلة الثانية من مشروع دعم المؤسسات الريفية لأوزبكستان. وكان الهدف من هذا المشروع هو "زيادة الإنتاجية والاستدامة المالية والبيئية للزراعة وربحية الأعمال الزراعية في منطقة المشروع".

المشكلة:

من بين مسائل أخرى، لم تتناول وثائق المشروع عمالة الأطفال القسرية القائمة في قطاع الزراعة ولم تذكر حقيقة أن عمالة الأطفال في أوزبكستان كانت تدبرها الحكومة ولم تقدم إشارة إلى الكيفية التي سيتحقق بها البنك من عدم استغلال عمالة الأطفال القسرية في المشروع.

ما الذي فعلناه؟

قدمت منظمات المجتمع المدني المحلية (حقوق الإنسان في آسيا الوسطى، وجمعية حقوق الإنسان في أوزبكستان "Ezgulik"، والمنتدى الأوزبكي الألماني لحقوق الإنسان) شكوى في عام 2013 أمام لجنة التفتيش. وقد كان مركز معلومات البنك حلقة الوصل بين مقدمي الشكاوى هؤلاء واللجنة. وقد ساعدهم المركز في كتابة الشكوى، والانضمام إلى الاجتماعات، والتحدث إلى أعضاء لجنة التفتيش، وخلافه.

النتيجة:

نتيجةً لهذه الشكوى، تصرّف البنك من أجل التصدي لعمالة الأطفال والعمل القسري في المشروع. وقد وقّع البنك ومنظمة العمل الدولية من بين أمور أخرى مذكرة تفاهم لمنظمة العمل الدولية لتنفيذ عملية متابعة من جهة خارجية لكلٍ من عمالة الأطفال والعمل القسري في المشروعات التي يمولها البنك في أوزبكستان بدايةً من عام 2015 لفترة أولية قوامها سنتان. وقد أدرج البنك أيضاً قضايا العمل ضمن حوار البنك المستمر مع الحكومة بشأن القضايا الزراعية. وقد شهدت عمالة الأطفال والعمل القسري في قطاع القطن في أوزبكستان انخفاضاً كبيراً في الوقت الحالي.

لمزيد من المعلومات عن هذه القضية، انظر:
مشروع دعم المؤسسات الريفية في أوزبكستان | مركز معلومات البنك وأوزبكستان - حملة القطن.

طرح استراتيجيات أخرى

تستند دراسات الحالات الواردة في هذه الأداة إلى خبرة مركز معلومات البنك، وهي تقدم أمثلة على الميادين التي تمكّنا فيها من إبراز التغيير الكبير المُحرز أو الدروس المستفادة. ومع ذلك، فتوجد العديد من قضايا حقوق الطفل الأخرى (مثل: التعليم والصحة وخلافه) والاستراتيجيات الرامية إلى التأثير في البنك التي تستحق الاستكشاف.

ونقدم فيما يلي اثنتين من الاستراتيجيات الحالية التي يعمل عليها مركز معلومات البنك، هما:

1- استخدام منظومة حقوق الإنسان للضغط على دور البنك

شارك مركز معلومات البنك في عملية صياغة التعليق العام رقم 16 للجنة اتفاقية حقوق الطفل بشأن التزامات الدولة فيما يتعلق بتأثير قطاع الأعمال في حقوق الأطفال، وساهم في توضيح الدور المهم الذي تؤديه بنوك التنمية متعددة الأطراف، مثل: البنك الدولي. يشارك مركز معلومات البنك في الوقت الحالي في صياغة التعليق العام رقم 26 للجنة اتفاقية حقوق الطفل بشأن حقوق الطفل والبيئة، مع إيلاء تركيز خاص لتغير المناخ. وقد نشر مركز معلومات البنك تحديثاً، وأجاب عن أسئلة الاستبيان عبر الإنترنت، وشارك في الاستشارات الشخصية في بوينس آيرس بالأرجنتين في عام 2022، وقدم التعقيبات على المسودة الأولى. بالإضافة إلى ذلك، فقد أرسل مركز معلومات البنك وشبكة رعاية الأطفال وحمايتهم بجامعة كولومبيا تقريراً إلى المقرّر الخاص المعني بالبيع والاستغلال الجنسي للأطفال، بما يشمل استغلال الأطفال في الدعارة والمواد الإباحية والمواد الأخرى المتعلقة بالاعتداء الجنسي على الأطفال، بشأن دور بنوك التنمية متعددة الأطراف في معالجة هذه القضية.

2- دعوة البنك لتعزيز أنظمة حماية الطفل في مشروعات الحماية الاجتماعية

من خلال متابعة المشروعات القائمة في تنزانيا وغينيا وتقديم تقرير بشأن كيفية دمج البنك لتقديم خدمة حماية الطفل في مشروعات الحماية الاجتماعية في ظل جائحة كوفيد-19، يدعو مركز معلومات البنك في الوقت الحالي البنك للمساعدة في تعزيز حماية الطفل من خلال إقراض البنك ودعم حقوق الطفل على نطاق أوسع. ولم يتم الإفصاح بعد عن نتائج جهود المناصرة هذه بشأن أعمال البنك اليومية، ولكن إذا أُخذت في الاعتبار، فمن شأن الصياغة المتمحورة حول دور بنوك التنمية متعددة الأطراف في التعليق العام رقم 26 وإدراج اعتبارات حقوق الطفل وتعزيز حماية الطفل في مشروعات الجماية الاجتماعية أن تدعم منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الطفل في إحداث التغيير.

الاستنتاجات والتوصيات

يستحق الأطفال منحهم اهتماماً خاصاً في تصميم المشروعات التي يمولها البنك وتنفيذها. وتهدف هذه الأداة إلى تقديم لمحة عامة عن عمل البنك وسياساته، إلى جانب أمثلة على كيفية مناصرة حقوق الطفل لدى البنك سعياً إلى دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال قضايا حقوق الطفل.

وقد اقتصر التركيز في هذه الأداة على الجهاز العام للبنك والمشروعات الممولة من خلال إقراض المشروعات الاستثمارية. ويوجه البنك أيضاً قدراً كبيراً من تمويله إلى إقراض سياسة التنمية وبرنامج النتائج. بالإضافة إلى ذلك، تموّل مجموعة البنك الدولي العديد من المشروعات من خلال أذرعها في القطاعات الخاصة ومؤسسة التمويل الدولية ووكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف. ولمعرفة المزيد عن هذه الوسائل البديلة للتمويل، انظر أداة مركز معلومات البنك فيما يتعلق بالناشطين.

يقوم مركز معلومات البنك أيضاً بالمناصرة ويدعم المجتمعات في مناصرة حقوق الطفل والوصول إلى حلول في بنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، ومؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية.

إذا ساورتك أو ساورت مؤسستك أي أسئلة أخرى أو احتجت إلى دعم في مراقبة أحد المشروعات أو وضع استراتيجية للمناصرة أو التعامل بطريقة أخرى مع أحد بنوك التنمية متعددة الأطراف، فلا تتردد في التواصل على البريد الإلكتروني info@bankinformationcenter.org.

نقاط يجب مراعاتها

- مناصرة البنك هي عملية طويلة الأمد، وتتطلب استغراق سنوات عديدة من الجهد للحصول على النتائج. وتعتمد فعالية هذه المناصرة على مجموعة متراكمة من العوامل.
- ليس من السهل إيجاد مساحة لمشاركة الأطفال المباشرة، لذلك يُعد دعم منظمات المجتمع المدني والمناصرة من الأمور بالغة الأهمية.
- قد يكون تقديم شكوى سعياً للوصول إلى سبيل انتصاف أمراً فعالاً، إذا كانت تلك الشكوى كاملة ومُقنِعة.
- يمكن أن يساعد مركز معلومات البنك مؤسستك في تحديد الحلفاء والاستراتيجيات التي يجب استخدامها في المناصرة مع بنوك التنمية متعددة الأطراف.

جهة النشر: مركز معلومات البنك في نيسان/أبريل 2023

الكاتب: أوجستينا بيريز

المساهمون والمراجعون: أليس باركر، وآنا دي فيراري، وكوكو لاميرز، وإيلانا بيرجر، وفرانسيس شهان، وجولي موراي، وجون ليو، وكاتلين جالاغر، ولور أبادو، وماري بوسك لارسن، وراشيل بيرتون، ورودينا آدمي شالا، وسكايلر إستس

تصميم: ميليندا ماكورميك

نتوجّه بالشكر الخاص إلى مؤسسات التحالف من أجل حماية الطفل في العمل الإنساني، وAnnPCO، وجامعة ولاية أريزونا، وشبكة تحالف عمالة الأطفال، ومنظمة تعليم الطفولة الدولية، والمركز التعاوني للنوع الاجتماعي والتنمية، وCoordinadora por los Derechos de la Infancia y la Adolescencia (منسق حقوق الأطفال والمراهقين)، والشبكة التعليمية لرعاية الأطفال وحمايتهم، وإنهاء فقر الأطفال من منبعه في الولايات المتحدة الأمريكية (ECPAT USA)، ومؤسسة الإدارة والحملة البيئية ضد الفقر (FEMAPO)، ومؤسسة First Focus on Children (التركيز الأول على الأطفال)، ومؤسسة Fundacion Munasim Kullakita، ومؤسسة Girls Not Brides في المكسيك، والحملة العالمية للتعليم في الولايات المتحدة، ومؤسسة Global Health Advocacy Incubator، ومؤسسة GoodWeave International، ومكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي لأفريقيا، ومؤسسة Inades، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، والهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين، ومؤسسة Movimento Nacional de Direitos Humanos - Brasil في البرازيل، ومنظمة Plan International USA في الولايات المتحدة الأمريكية، ومؤسسة PRIME International، ومنظمة إنقاذ الطفل، وتحالف TPO، واليونيسف، ووزارة العمل الأمريكية، ومؤسسة Uthabiti Africa، ومؤسسة UWEMA على مشاركتها أثناء جلسات تقديم التعقيبات الشخصية وعبر الإنترنت لهذه الأداة.

تُعزى الآراء والاستنتاجات الواردة في هذا المنشور إلى مركز معلومات البنك وحده ولا تعكس بالضرورة آراء الأفراد والمؤسسات أو المنظمات الأخرى التي شاركت في العمل أو الجهات الراعية أو الداعمة للمركز.

ملاحظة: قد تكون الموارد المذكور روابطها في هذا المستند باللغة الإنجليزية. وإذا كان الموقع الإلكتروني لا يدعم خيارات لغات متعددة، فإننا نقترح استخدام أداة ترجمة عبر الإنترنت. ونعتذر مسبقاً عن أي إزعاج قد يسببه هذا الأمر.

تشكّل "HOW TO CHILD RIGHTS" سلسلة من الأدوات العملية عالية الجودة والمجرّبة والمختبَرة التي دشنتها منظمة إنقاذ الطفل بالتعاون مع طائفة كبيرة من الشركاء الموثوق بهم لدعم إعداد البرامج الفعّالة والمبتكرة لحقوق الأطفال على مستوى القطاع بأكمله.

إذا رغبت في معرفة المزيد عن سلسلة "HOW TO CHILD RIGHTS"، فيُرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني:
howtochildrights@rb.se

لمزيد من الأدوات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني:
https://resourcecentre.savethechildren.net/article/how-to-child-rights/

إذا رغبت في تقديم ملاحظات بشأن هذه الأداة، فيُرجى التواصل مع:

Bank Information Center
1023 15th St. NW, 10th Floor,
Washington, DC 20005
البريد الإلكتروني: info@bankinformationcenter.org
www.bankinformationcenter.org

الملحق 1

الاختصارات ذات الصلة

هيكل مجموعة البنك الدولي

WBG - مجموعة البنك الدولي

البنك - البنك الدولي (يشير إلى القطاع العام، بما يشمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية)

IBRD - البنك الدولي للإنشاء والتعمير

IDA - المؤسسة الدولية للتنمية

IFC - مؤسسة التمويل الدولية

MIGA - وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف

ICSID - المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

اختصارات أخرى

ADB - بنك التنمية الآسيوي

AfDB - بنك التنمية الأفريقي

BIC - مركز معلومات البنك

CPF - إطار الشراكة القطرية

CRC - اتفاقية حقوق الطفل

CRC Committee - لجنة حقوق الطفل

CSO - منظمات المجتمع المدني

CSPF - منتدى سياسة المجتمع المدني

DPL/DPF - إقراض/تمويل سياسة التنمية

ECOSOC - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ED - المدير التنفيذي

ESF - الإطار البيئي والاجتماعي

ESP - السياسة البيئية والاجتماعية

ESS - المعايير البيئية والاجتماعية

GBV - العنف القائم على النوع الاجتماعي

GC - التعليق العام

GPN - ملاحظات الممارسات الجيدة

IFI - مؤسسة مالية دولية

ILO - منظمة العمل الدولية

IMF - صندوق النقد الدولي

IPF - تمويل المشروعات الاستثمارية

MDB - بنك التنمية متعدد الأطراف

P4R - برنامج النتائج

SCD - التشخيص القطري المنهجي

SEA/H - الاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم والتحرش بهم

SOGI - التوجه الجنسي والهوية الجنسية

TPM - متابعة من جهة خارجية

UN - الأمم المتحدة

الملحق 2

موارد مفيدة

موارد مفيدة لتحقيق فهم أفضل عن ماهية البنك الدولي وطبيعة عمله

- مجموعة البنك الدولي
  - الموقع الإلكتروني: https://www.worldbank.org/en/home
  - المخطط التنظيمي لعام 2022: https:// thedocs.worldbank. /0090022021-org/en/ doc/404071412346998230 original/ TheWorldBankGroupOrganizationalChart English.pdf
  - السياسات والتوجهات
    - الإطار البيئي والاجتماعي للبنك: https://www.worldbank. org/en/ projects-operations/environmental-and-social-framework
    - توجيهات البنك للمقترضين وموظفي البنك: https:// www.worldbank.org/en/ projects-operations/ environmental-and-social-framework/brief/ environmental-and-social-framework-resources
- مجموعة أدوات مركز معلومات البنك فيما يتعلق بالناشطين، الوحدة 1، "أساسيات مجموعة البنك الدولي" والوحدة 4، "حماية حقوقك": https:// bankinformationcenter.org/en-us/update/toolkit-for-activists/

موارد مفيدة للتأثير في إقراض البنك ودعم حقوق الطفل

- المستوى الدولي - زخم المناصرة العالمي الرئيسي
  - الاجتماعات السنوية: https://www.worldbank.org/ en/ meetings/splash/annual
  - اجتماعات فصل الربيع: https://www.worldbank.org/ en/ meetings/splash/spring
  - منتدى سياسات المجتمع المدني: https://www. worldbank. org/en/events/2022/06/16/civil-society-policy-forum-annual-meetings-2022#3
- المستوى الوطني
  - التوجيهات المتعلقة بمشاركة الدول: https://web. worldbank. org/archive/website01541/WEB/ IMAGES/DIRECTIV.PDF
  - التشخيص القطري المنهجي: https:// openknowledge. -8e91-5122-worldbank.org/ collections/51faed2a-0a03 7d9e28a0a3f6
  - إطار الشراكة القطرية: https://www. worldbank.org/en/ projects-operations/country-strategies
  - الموقع الإلكتروني للمشاركة القطرية: https://www. worldbank. org/en/projects-operations/country-strategies
  - صفحة الدول: https://www.worldbank.org/en/ where-we- work
  - مركز الاستشارات: https://consultations. worldbank.org
  - مجموعة أدوات مركز معلومات البنك فيما يتعلق بالناشطين، الوحدة 2، "مجموعة البنك الدولي في دولتك": https:// bankinformationcenter.org/en-us/update/ toolkit-for-activists/
- مستوى المشروعات
  - قائمة مشروعات البنك الدولي: https://projects. worldbank. org/en/projects-operations/projects-home
  - صفحة المديرين التنفيذيين للبنك: https:// www.worldbank. org/en/about/leadership/ directors
  - تقويم عمل المديرين التنفيذيين: https://www.worldbank. org/ en/about/leadership/directors/boards-calendar
  - أداة مناصرة المدير التنفيذي لمركز معلومات البنك. *دليل للتأثير في مجلس إدارة البنك الدولي (2010):* https://prismic-io.s3.amazonaws.com/ bankinformationcenter%2Ff167b2e1-d6aa-4038-a76b-6c1d86833eba ed%2Badvocacy%2Bfinal. pdf
  - مجموعة أدوات مركز معلومات البنك فيما يتعلق بالناشطين، الوحدة 3، "الحصول على المعلومات في مجموعة البنك الدولي": https:// bankinformationcenter.org/en-us/update/ toolkit-for-activists/
- تقديم شكوى
  - المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الحل في تمويل التنمية. التوجهات والممارسة (2022): https://www. ohchr.org/sites/ Remedy-in-Development.pdf/03-default/files/2022
  - الموقع الإلكتروني للجنة التفتيش التابعة للبنك ومواردها: https:// www.inspectionpanel.org
  - دليل موارد المساءلة لمستشار المساءلة: https://www. accountabilitycounsel.org/ accountability-resources/ guides/

- أداة مركز معلومات البنك فيما يتعلق بالناشطين، الوحدة 5، "عند انتهاك الحقوق: محاسبة مجموعة البنك الدولي": https:// bankinformationcenter. org/en-us/update/toolkit-for-activists/

- أمثلة على الاستراتيجيات الجديدة التي يتبعها مركز معلومات البنك في الوقت الحالي
  - استخدام منظومة الأمم المتحدة للضغط على دور البنك
    - التعليق العام رقم 26 للجنة اتفاقية حقوق الطفل بشأن حقوق الطفل والبيئة، مع إيلاء تركيز خاص لتغير المناخ
      - تحديث الموقع الإلكتروني لمركز معلومات البنك: https:// bankinformationcenter.org/en-us/update/ general-comment-on-child-rights-and-the-environment
      - مدخلات مركز معلومات البنك في الجولة الأولى من المشاورات: https:// bankinformationcenter.cdn. prismic.io/ bankinformationcenter/413eaa0f-735e-47c3-9be5-3148ba1dd3ed GC+No.+26+Questionaire+Responses+%281%29.pdf
      - مدخلات مركز معلومات البنك في الجولة الثانية للمشاورات: https:// bankinformationcenter.cdn. prismic. io/bankinformationcenter/1888140e-55e6-43b0-b0a3-4558ebef9400 BIC+Submission+for+CRC+ GC+No.+26+(ENG).pdf
    - تقديم إلى المقرّر الخاص المعني بالبيع والاستغلال الجنسي للأطفال، بما يشمل استغلال الأطفال في الدعارة والمواد الإباحية والمواد الأخرى المتعلقة بالاعتداء الجنسي على الأطفال، بشأن دور بنوك التنمية متعددة الأطراف في معالجة هذه القضية https://bankinformationcenter. org/en-us/ update/what-is-the-role-of-multilateral-development-banks. تم إعداد التقديم بالاشتراك مع الشبكة التعليمية لرعاية الأطفال وحمايتهم: http://www. cpcnetwork.org.

مراجع إلى البنك الدولي في التعليقات العامة الصادرة عن لجنة حقوق الطفل

تناولت لجنة حقوق الطفل دور البنك الدولي في التعليقات العامة غير الرسمية، على سبيل المثال:

التعليق العام رقم 5 (2003) بشأن إجراءات التنفيذ العامة [المادة 4]

القسم: السادس. الإجراءات الإدارية والإجراءات الأخرى - التعاون الدولي

64- يتعين على جميع وكالات الأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة بها، في سياق تعزيزها للتعاون الدولي والمساعدة الفنية، الاسترشاد بالاتفاقية وتعميم حقوق الطفل على مستوى جميع أنشطتها. ويتعين عليها السعي إلى ضمان أن يكون التعاون الدولي، ضمن نطاق نفوذها، موجهاً لدعم الدول في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وبالمثل، فيتعين على مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية أن تضمن إيلاء أنشطتها المتعلقة بالتعاون الدولي والتنمية الاقتصادية الاعتبار الأساسي لتحقيق مصالح الأطفال الفضلى وتعزيز التنفيذ الكامل للاتفاقية.

التعليق العام رقم 7 (2005) - إعمال حقوق الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة

القسم: السابع. بناء القدرات لمرحلة الطفولة المبكرة

42- المساعدة الدولية. انطلاقاً من معرفتها بقيود الموارد التي تؤثر في العديد من الدول الأطراف التي تسعى إلى تنفيذ الأحكام الشاملة الموضحة في هذا التعليق العام، توصي اللجنة المؤسسات المانحة، بما يشمل البنك الدولي، والهيئات التابعة للأمم المتحدة الأخرى والجهات المانحة الثنائية بدعم برامج التنمية المتعلقة بالطفولة المبكرة من الناحيتين المالية والفنية، وبأن تشكل أحد أهدافها الرئيسية في المساعدة في تحقيق التنمية المستدامة في الدول التي تتلقى المساعدات الدولية. ويمكن للتعاون الدولي الفعال أيضاً أن يعزز بناء القدرات لمرحلة الطفولة المبكرة من حيث وضع السياسات وتطوير البرامج وإجراء الأبحاث وتقديم التدريب المهني.

التعليق العام رقم 15 (2013) بشأن حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن تحقيقه (المادة 24)

القسم: الرابع. الالتزامات والمسؤوليات - أ- التزامات الدول الأطراف إزاء الاحترام والحماية والوفاء

77- تدعو اللجنة جميع الجهات الفاعلة غير الحكومية المُنخرطة في مجال تحسين الصحة وتقديم الخدمات، لا سيما القطاع الخاص، بما يشمل قطاع الأدوية والتكنولوجيا الصحية، فضلاً عن وسائط الإعلام ومقدمي الخدمات الصحية، إلى العمل وفقاً لأحكام الاتفاقية وضمان امتثال أي شركاء يقدمون الخدمات نيابةً عنهم. ويشمل هؤلاء الشركاء المنظمات الدولية والبنوك والمؤسسات المالية الإقليمية والشراكات العالمية والقطاع الخاص (المؤسسات والصناديق الخاصة) والجهات المانحة وأي كيانات أخرى تقدم خدمات أو دعماً مالياً لصحة الأطفال، وخصوصاً في حالات الطوارئ الإنسانية أو الظروف غير المستقرة سياسياً.

التعليق العام رقم 16 (2013) بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتأثير قطاع الأعمال في حقوق الأطفال

القسم: الخامس- التزامات الدول في سياقات محددة - المنظمات الدولية

47- جميع الدول مدعوّة، بموجب المادة 4 في الاتفاقية، إلى التعاون بشكل مباشر في إعمال الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية من خلال التعاون الدولي وعضويتها في المنظمات الدولية. وتشمل هذه المنظمات الدولية في سياق أنشطة الأعمال مؤسسات التنمية والتمويل والتجارة الدولية، مثل: مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وغيرها من المنظمات ذات النطاق الإقليمي، التي تتعاون فيها الدول تعاوناً جماعياً. ويجب على الدول أن تمتثل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها عندما تتصرف بصفتها أعضاءً في هذه المنظمات وألا تقبل قروضاً من المنظمات الدولية، أو توافق على الشروط التي تفرضها هذه المنظمات، إذا كان من المحتمل أن تؤدي هذه القروض أو السياسات إلى المساس بحقوق الأطفال. وتحافظ الدول أيضاً على الوفاء بالتزاماتها في مجال التعاون من أجل تحقيق التنمية، وينبغي أن تضمن وضع سياسات التعاون وبرامجه وتنفيذها بما يتوافق مع الاتفاقية والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها.

48- يجب على الدول التي تعمل مع منظمات التنمية والتمويل والتجارة الدولية أن تتخذ جميع الإجراءات والتدابير المعقولة لضمان عمل هذه المنظمات بما يتوافق مع الاتفاقية والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها في اتخاذ قراراتها وتنفيذ عملياتها، وكذلك عند إبرام اتفاقيات أو وضع مبادئ توجيهية ذات الصلة بقطاع الأعمال. وينبغي أن تجتاز هذه الإجراءات والتدابير القضاء على عمالة الأطفال وتشمل الإعمال الكامل لجميع حقوق الأطفال. ويجب أن تطبق المنظمات الدولية معايير وإجراءات تهدف إلى تقييم مخاطر الضرر الواقع على الأطفال بالتزامن مع المشروعات الجديدة واتخاذ تدابير ترمي إلى التخفيف من مخاطر هذا الضرر. ويتعين على هذه المنظمات وضع إجراءات وآليات للوقوف على انتهاكات حقوق الأطفال ومواجهتها ومعالجتها وفقاً للمعايير الدولية القائمة، بما في ذلك عند ارتكابها أو ترتُّبها على أنشطة أعمال مرتبطة بها أو تتلقى تمويلاً منها.

التعليق العام رقم 19 (2016) بشأن الموازنة العامة لإعمال حقوق الطفل (المادة 4)

القسم: الثاني - التحليل القانوني للمادة 4 فيما يتعلق بالميزانيات العامة - ج- "لإعمال الحقوق المُقرّبها في هذه الاتفاقية"

27- فيما يتعلق بالميزانيات، فإن "إعمال حقوق الطفل" يعني التزام الدول الأطراف بتعبئة الموارد العامة وتخصيصها وإنفاقها بطريقة تتقيد بالتزاماتها بالتنفيذ. وتراعي الدول الأطراف جميع حقوق الطفل وتحميها وتنفذها على النحو التالي:

(ب) "الحماية" تعني التزام الدول الأطراف بمنع الأطراف الخارجية من التدخل في الحقوق المكفولة بموجب الاتفاقية والبروتوكولات الاختيارية. أما الميزانيات العامة، فإن الأمثلة المحتملة لهذه الأطراف الخارجية تتمثل في قطاع الأعمال والمؤسسات المالية الإقليمية أو الدولية التي قد يكون لها دور في مختلف مراحل عملية الموازنة العامة. ويقتضي الالتزام بالحماية التزام الدول الأطراف بالسعي إلى ضمان عدم تدخل أطراف خارجية في تعبئة إيراداتها أو تخصيص ميزانياتها أو نفقاتها أو تقويضها لأيٍ منها. ويتطلب ذلك من الدول الأطراف تنظيم دور هذه الأطراف الخارجية ووضع آليات لتقديم الشكاوى والتدخل بطريقة منهجية في حالات انتهاكها.

حقوق الطفل وبنوك التنمية متعددة الأطراف

- للحصول على قائمة كاملة بالمشروعات والموضوعات التي يراقبها مركز معلومات البنك في الوقت الحالي وبناصرها، تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني: https:// bankinformationcenter.org/en-us/campaign/child-rights
- للاطلاع على نظرة عامة سريعة على مرجع لحقوق الطفل في بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى، نقترح الاطلاع على مقال البروفيسور توركيلي بعنوان: "حقوق الأطفال عند تمويل التنمية من خلال بنوك التنمية متعددة الأطراف: تعيين المجال والتطلع إلى المستقبل" (https://brill. com/view/journals/chil/29/1/ article-p199 199. xml?language=en&ebody=abstract%2Fexcerpt)

اتصل بالقائمين على حملة حقوق الطفل في مركز معلومات البنك

- الموقع الإلكتروني لمركز معلومات البنك: https://bankinformationcenter.org/
- البريد الإلكتروني لمركز معلومات البنك: info@bankinformationcenter.org
- عنوان مركز معلومات البنك: 1023 15th St NW, Washington DC, 20005, United States.

الملحق 3

الأطفال في الإطار البيئي والاجتماعي للبنك وتوجهاته

على النحو الوارد في الأداة، إذا قرّرت إشراك البنك فيما يتعلق بتأثيرات مشروعاته في حقوق الأطفال، فينبغي أن تكون الخطوة الأولى هي معرفة كيفية عمل الإطار البيئي والاجتماعي، والكيفية التي ينظر بها الإطار البيئي والاجتماعي إلى الأطفال، واللغة والأسباب التي يجدها موظفو البنك مقنِعةً. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون من المهم معرفة مدى مراعاة الأطفال في توجهات البنك، وهي الملاحظات التوجيهية للبنك (للمقترضين) وملاحظات الممارسات الجيدة (للموظفين). ونقدم فيما يلي ملخصاً لمدى مراعاة الأطفال في الإطار البيئي والاجتماعي للبنك وتوجهاته ومواضعها.

مراجع محددة للأطفال في الإطار البيئي والاجتماعي

تذكر "رؤية التنمية المستدامة" الخاصة بالبنك الأطفال صراحةً من خلال توضيح ارتباط المساواة والتنمية "بتبني إجراءات تهدف إلى رفع العقبات التي تعترض سبيل من يُستبعدون في الغالب من عملية التنمية، مثل أطفال (...)، "[1] وتعتبرهم "أفراداً أو مجموعات قد تكون محرومة أو ضعيفة بسبب ظروفها الخاصة".[2]

المعيار البيئي والاجتماعي رقم 1 بشأن تقييم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية وإدارتها يتضمن "القُصر" في فئة المجموعات المحرومة أو الضعيفة ويدعو المقترض إلى مراعاة "العمر" واتخاذ تدابير و/أو تقديم مساعدة محددة لتمكين "القُصر" من المشاركة في المشاورات الدائرة من أجل تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية.[3] ويشتمل المعيار البيئي والاجتماعي رقم 1 أيضاً على عدة إشارات إلى المجموعات الضعيفة التي يمكن ربط الاحتياجات الخاصة بالأطفال بها عند القيام بالمناصرة.

المعيار البيئي والاجتماعي رقم 2 بشأن العمالة وظروف العمل يضع أحكاماً ترمي إلى الحيلولة دون جميع أشكال عمالة الأطفال وحماية الأطفال في سن العمل (14 عاماً أو أكثر، ما لم يحدد القانون الوطني سناً أعلى) في ظروف العمل غير الخطرة. وهو يوضح أنه يجب ألا يتعارض عمل الأطفال الذين تجاوزوا الحد الأدنى للسن ودون سن 18 عاماً مع تعليم الطفل ورفاهيته ونموه، ويدعو المقترض إلى اتخاذ تدابير وقائية.

المعيار البيئي والاجتماعي رقم 7 بشأن الشعوب الأصلية/المجتمعات المحلية التقليدية المحرومة تاريخياً في أفريقيا جنوب الصحراء لا يرتبط إلا بمشاركة البنك مع الشعوب الأصلية، ولكنه يقرّ "بأن أدوار الرجال والنساء في ثقافات الشعوب الأصلية غالباً ما تكون مختلفة عنها لدى المجموعات الرئيسية، وأن النساء والأطفال كثيراً ما يتعرضون للتهميش داخل مجتمعاتهم ونتيجةً للتطورات الخارجية، وقد تكون لهم احتياجات خاصة "(الفقرة 3).

الإشارات غير المباشرة إلى الأطفال ضمن "الأفراد أو المجموعات المحرومة أو الضعيفة"

المعيار البيئي والاجتماعي رقم 4 بشأن صحة المجتمع وسلامته "يتناول مخاطر الصحة والسلامة والأمن وتأثيراتها في المجتمعات المتضررة من المشروع ومسؤولية المقترضين المقابلة إزاء تجنب هذه المخاطر والتأثيرات أو التقليل منها، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص الذين قد يكونون ضعفاء بسبب ظروفهم الخاصة" (الفقرة 2).

المعيار البيئي والاجتماعي رقم 5 بشأن حيازة الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعية يدعو المقترضين إلى تقييم المعلومات المتعلقة بالمجموعات أو الأشخاص الضعفاء الذين قد يتعين وضع أحكام خاصة من أجلهم.

المعيار البيئي والاجتماعي رقم 10 بشأن مشاركة أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات يدعو المقترضين إلى تحديد الأشخاص المتضررين من المشروع الذين قد يكونون محرومين أو ضعفاء بسبب ظروفهم الخاصة، وإدراجهم في تعريف أصحاب المصلحة وتحليلهم (الفقرة 11). وهو ينص أيضاً على أنه يتعين على المقترض وضع "نُهُج مخصصة" و"وصف التدابير التي سيجري تطبيقها لرفع العقبات التي تعترض المشاركة" (الفقرة 16).

الأطفال في الملاحظات التوجيهية للمقترضين

الملاحظة التوجيهية للمعيار البيئي والاجتماعي رقم 1 بشأن تقييم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية وإدارتها

تحدد متطلبات التقييم البيئي والاجتماعي. وعلى الرغم من أنها لا تُدرج الأطفال على وجه التحديد ضمن الأفراد المتضررين من المشروع المحتملين، فهي تنص على أنه "يتعين على المقترضين تصميم المشروعات على أساس شامل، بحيث تستفيد جميع الأطراف المتضررة من المشروع بطريقة عادلة من المشروع" (ص 13). وهي تسرد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ضمن "الموارد التي قد تكون مفيدة للمقترض في معالجة تطبيق الإطار البيئي والاجتماعي" (ص 28).

الملاحظة التوجيهية للمعيار البيئي والاجتماعي رقم 2 بشأن العمالة وظروف العمل

توفر توجيهات ملموسة بشأن كيفية إجراء تقييم مخاطر لعمالة الأطفال، والتحقق من العمر، والاستجابة لحالات عمالة الأطفال بطريقة مسؤولة. كما تضع أحكاماً بشأن كيفية مراقبة حالة الأطفال الذين تجاوزوا الحد الأدنى للسن ودون سن 18 عاماً، مع دعوة المقترضين إلى تتبع تفاصيل التحاقهم بالمدرسة أو برامج التدريب المهني، بالإضافة إلى ظروف الصحة والعمل.

1 انظر https://thedocs.worldbank.org/en/ doc/837721522762050108-0290022018/original/ESFFramework. pdf#page=15&zoom=80، ص. 1.
2 المرجع نفسه، ص. 1 و4
3 المرجع نفسه، ص. 19، الحاشية السفلية رقم 28.

الملاحظة التوجيهية للمعيار البيئي والاجتماعي رقم 4 بشأن صحة المجتمع وسلامته

توفر هذه الملاحظة التوجيهية تفاصيل محددة بشأن فهم المخاطر المتعلقة بالمشروع على صحة المجتمع وسلامته والتصدي لها. وتوجد إشارات محددة إلى المخاطر المحتملة للعنف القائم على النوع الاجتماعي أو الاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم والتحرش بهم بسبب التفاعلات بين العاملين في المشروعات وأعضاء المجتمع، وحقيقة إمكانية دمج تدابير الوقاية والاستجابة مع رفع الوعي وتقديم التدريبات بشأن هذه القضايا.

الملاحظة التوجيهية للمعيار البيئي والاجتماعي رقم 5 بشأن حيازة الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعية

تقدم توجيهات بشأن معالجة حيازة الأراضي، واستخدام الأراضي، وإعادة التوطين غير الطوعية. وهي تدعو المقترضين إلى تقييم الاحتياجات المحددة لمَن تجري إعادة توطينهم أو فقدان الأرض (مثل: التعليم والغذاء وخلافه) وتقديم المساعدة المناسبة لهم. وهي تشير على وجه التحديد إلى الأسر التي تعولها نساء وأطفال بين الأشخاص الذين قد يتعين على المقترض دعمهم اعتماداً على سياق المشروع (ص 11).

الملاحظة التوجيهية للمعيار البيئي والاجتماعي رقم 7 بشأن الشعوب الأصلية/المجتمعات المحلية التقليدية المحرومة تاريخياً في أفريقيا جنوب الصحراء

تقرّ هذه الملاحظة التوجيهية، ذات الصلة بمشاركة البنك مع الشعوب الأصلية، بأن "الأطفال طالما تعرضوا للتهميش داخل مجتمعاتهم" ولكنها تفتقر إلى مراجع بشأن كيفية التغلب على هذا التحدي.

الملاحظة التوجيهية للمعيار البيئي والاجتماعي رقم 10 بشأن مشاركة أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات

توضح مدى تعامل المقترضين مع أصحاب المصلحة وتخلص إلى أن المشاركة الشاملة ينبغي أن تمكّن جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما يشمل الأطفال والشباب. وهي تشير على وجه التحديد إلى ضرورة اعتبار الأطفال مجموعة أصحاب مصلحة خاصة أو منفصلة وتوصي بجلب متخصصين تابعين لأطراف خارجية لمساعدة المقترضين في تحديد أصحاب المصلحة وتحليلهم (يمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الطفل).

الأطفال في ملاحظات الممارسات الجيدة بالنسبة لموظفي البنك

تحديث التصدي للاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم والتحرش بهم في تمويل المشروعات الاستثمارية الذي يتضمن أعمالاً مدنية كبرى (2022)

تقوم بتعميم الأطفال وتقتضي من موظفي البنك إجراء تقييمات للمخاطر مع إيلاء اهتمام خاص للمخاطر الفريدة الواقعة على الأطفال ومراعاة الاحتياجات الخاصة بالأطفال في تقديم الخدمات والتوصل إلى الحلول. وتقدم هذه الوثيقة أمثلة على كيفية تقييم الاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم والتحرش بهم ومنعه والاستجابة له، وتطرح نماذج ملموسة على كيفية فعل ذلك. ويشكّل اتباع نهج يتمحور حول الناجين ومراعاة مصلحة الأطفال الفضلى هدفين شاملين في ملاحظة الممارسات الجيدة هذه.

التصدي للاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم والتحرش بهم في عمليات التنمية البشرية (2022)[4]

تتناول مجموعة متنوعة من مظاهر التمييز متعدد الجوانب وتقرّ بتعرض النساء والأطفال والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين بوجهٍ خاص للاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم والتحرش بهم، وتدعو المقترض إلى إدراج الأطفال في عمليات إشراك أصحاب المصلحة. وهي تقدم أمثلة على الاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم والتحرش بهم وكيفية التصرف لتحقيق المصلحة الفضلى للطفل الذي يتعرض لذلك (ص 12)، وكذلك أمثلة على تدابير التخفيف الرئيسية. وتكمن قيمة ملاحظة الممارسات الجيدة هذه في حقيقة أن البنك لم يحقق في السابق إلا في قضايا الاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم والتحرش بهم في مشروعات البنية التحتية الكبيرة، ولكن يتعين على الموظفين أيضاً في الوقت الحالي التصدي لذلك في مشروعات التنمية البشرية (التي تشمل مشروعات التعليم والصحة والحماية والوظائف الاجتماعية، والمساواة بين النوع الاجتماعي).

النوع الاجتماعي (2019)

تستهدف توضيح الكيفية التي ينبغي النظر بها إلى منظور النوع الاجتماعي على مستوى جميع الأُطر البيئية والاجتماعية وعلى مستوى المشروع، سعياً إلى "سد الفجوات بين الرجال والنساء والفتيان والفتيات وتعزيز قيادة المرأة وصوتها". وهي تقدم بعض الأمثلة على تدابير التخفيف الرامية إلى توقع المخاطر الواقعة على النساء والأطفال وتجنبها.

4 تشمل عمليات التنمية البشرية قضايا مثل النوع الاجتماعي، ومكافحة الأمراض، والمنظومات والسياسات الصحية، والتركيبة السكانية والشيخوخة، والتعليم، وسوق العمل، والتغذية، والأمن الغذائي.

تقييم وإدارة مخاطر التأثيرات السلبية في المجتمعات نتيجة تدفق العمالة المرتبطة بالمشروعات (2021)

تقرّ بأن تدفق العمالة قد يترك بالفعل تأثيرات سلبية في المجتمع المحلي، بما يشمل الاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم والتحرش بهم، وعمالة الأطفال، ومخاطر التسرب من المدارس، وتدعو إلى إجراء تقييم للمخاطر يراعي السياق القطري والإقليمي ولصالح الأطفال الواجب مراعاتهم في عمليات مشاركة أصحاب المصلحة طوال عمر المشروع.

عدم التمييز: التوجه الجنسي والهوية الجنسية (2019)

تشير إلى الحاجة إلى دفع مشاركة أصحاب المصلحة إلى الشمولية، بما يشمل ما يتعلق بالأطفال أصحاب التوجهات والهويات الجنسية المختلفة والاهتمام بالإطار القانوني للدولة والقرارات القضائية والممارسات التي تعرّض الأشخاص أصحاب التوجهات والهويات الجنسية المختلفة للخطر.

عدم التمييز والإعاقة (2018)

تقدم أمثلة على مدى توقع مخاطر المشروع وتأثيراتها في الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والاستجابة لها ومدى تقييم والاستجابة للتحديات التي تواجه الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم عند محاولة المشاركة في استشارات المشروع وتحصيل فوائد المشروع.

صحة الحيوان والمخاطر ذات الصلة (2020)

تدعو إلى تقييم المخاطر المتعلقة بالصحة الواقعة على الأطفال في المشروعات التي تنطوي على حيوانات حية وإدارة هذه المخاطر.

السلامة على الطرق (2019)

تقدم توجهات بشأن تحسين السلامة على الطرق، وتقديم المساعدة الفنية للمقترضين بشأن تحسين لوائح السلامة على الطرق؛ وتعليم الأطفال في المدارس بشأن السلامة على الطرق؛ والحيلولة دون وقوع المخاطر على الأطفال الذين يعبرون طريقاً يجري تشييده للذهاب إلى المدرسة.

المتابعة من الجهات الخارجية (2018)

تشير إلى أنه يجوز للبنك اختيار التعاقد على متابعة من جهة خارجية حيث تكون قدرة المقترض على التنفيذ والمراقبة محدودة أو توجد حاجة إلى مجموعة مهارات محددة للغاية لا يسع البنك توفيرها. وتقدم "دراسة الحالة: التوصل إلى سبيل انتصاف وعمالة الأطفال في قطاع القطن في أوزبكستان" مثالاً تم فيه إشراك منظمة العمل الدولية في تنفيذ متابعة من الجهة الخارجية فيما يتعلق بعمالة الأطفال.